Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 20, No. 67, Part (2): 290-321
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.20.67.2.16

Tikrit Journal of Administrative and Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية
EISSN: 3006-9149
PISSN: 1813-1719

Impact Compatibility between the Accounting and Economic System in Achieving Economic Development: An Applied Study on a Sample of Companies listed in Iraqi Market of Securities

Younis Mohammad Khalaf Mohammad* [A], Shiler Abdulrahman Rasheed [A], Mohammad Huweish AIIawi AL-Shujairi [B]
[A] College of Administration and Economics/University of Duhok
[B] College of Administration and Economics/University of Iraqia

Keywords:
The compatibility between the accounting and economic systems،Economic Development

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 10 Jun. 2024
Accepted 27 Jun. 2024
Available online 30 Sep. 2024

©2023 THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

*Corresponding author:
Younis Mohammad Khalaf Mohammad
College of Administration and Economics/University of Iraqia

Abstract: This study aims to examine and analyze the role of compatibility between the accounting and economic systems in in achieving the economic development. In addition ,

To achieve the objectives of this study, an applied method approach based on quantitative and mathematical evaluation and analysis of the variables depending on the annual financial statements of the following: an intentional sample of commercial banks, a sample of companies listed in the Iraqi Securities Market, and official market bulletins from 2017 to 2021. The study sample consisted of 28 banks and companies listed in the market, divided equally between the banking sector, represented by the sample of the Applicable Sector of the IFRSs, which was 14 banks, and a sample of companies in other sectors of the market and not applicable to the IFRSs, represented by 14 companies distributed among different sectors according to the relative weight. Moreover, to examine the hypotheses of the study, the inferential statistical method was used; EViews program to examine the relationship between the variables, , and finally the SSPS program to examine the statistical differences between the study variables.

Based on the above, the study reached a set of conclusions, the most prominent of which was the existence of a relationship and a significant impact of between the accounting and economic systems in economic development and economy systems in the context of Iraq. The study reached a set of recommendations. The most prominent recommendation is the need for professional regulators of the accounting profession in Iraq to between the accounting and economic systems. This is due to the great advantages that contribute effectively and efficiently to the quality of accounting and economic work, in addition to the ongoing bases follow-up on its implementation, and this will be reflected positively on the level of the economy of the country.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 20, No. 67, Part (2): 290-321
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.20.67.2.16

تأثير التوافق بين النظام المحاسبي والاقتصادي في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة تطبيقية في عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق

يونس محمد خلف محمد
كلية الادارة والاقتصاد
جامعة دهوك

شلير عبدالرحمن رشيد
كلية الادارة والاقتصاد
جامعة دهوك

محمد حويش علاوي
كلية الادارة والاقتصاد
جامعة العراقية

المستخلص

تستهدف الدراسة تقييم واختبار دور التوافق بين النظام المحاسبي والنظام الاقتصادي في تعزيز التنمية الاقتصادية. وبغرض تحقيق أهداف الدراسة فقد تم اعتماد المنهج التطبيقي القائم على التقييم والتحليل الكمي الرياضي، بالاعتماد على القوائم المالية السنوية لعينة عمدية من المصارف التجارية وعينة أخرى من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، فضلا عن النشرات الرسمية للسوق للمدة من (2017-2021). إذ تمثلت عينة الدراسة في (28) مصرف وشركة مدرجة في السوق مقسمة بالتساوي بين قطاع المصارف والمتمثلة بعينة القطاع المطبق لـ IFRSs والتي بلغت 14 مصرفا، وعينة من الشركات في القطاعات الأخرى للسوق وغير المطبقة لـ IFRSs والمتمثلة في 14 شركة موزعة بين القطاعات المختلفة بحسب الوزن النسبي للقطاع. ولاختبار فرضيات الدراسة تم استخدام المنهج الاحصائي الاستدلالي، إذ تم اختبار العلاقات باستخدام برنامج EVeiws واستخدام برنامج SSPS لاختبار الفروقات الاحصائية بين متغيرات الدراسة.

وتأسيسا على ما تقدم، فقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات كان من أبرزها وجود علاقة وتأثير جوهري لتوافق بين النظام المحاسبي والاقتصادي في التنمية الاقتصادية في البيئة العراقية. كما قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات كان من أبرزها قيام الجهات المهنية المنظمة لمهنة المحاسبة في العراق ضرورة الاهتمام بشكل أكبر بموضوع التوافق بين النظام المحاسبي والاقتصادي، لما تتمتع به من مميزات كبيرة تُسهم بشكل فعال وكفوء في جودة العمل المحاسبي والاقتصادي، فضلاً عن متابعة تطبيقها بصورة مستمرة وهذا سينعكس بشكل ايجابي على المستوى الاقتصادي للبلد.

الكلمات المفتاحية: التوافق بين النظام المحاسبي والاقتصادي، التنمية الاقتصادية.

1. المقدمة

يحتل موضوع التنمية الاقتصادية مكانا مرموقا في الفكر الاقتصادي العالمي، نتيجة تغير المواقف تجاه وجوده في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية وإعادة هيكلة والتوجه نحو اقتصاد السوق. وتعد مهنة المحاسبة أحد العناصر المهمة لتحقيق التنمية الاقتصادية، فهي تساعد على اتخاذ القرارات الاقتصادية السليمة على مستوى الأفراد والمؤسسات العامة والخاصة، مما يسهم في وقف هدر الموارد الاقتصادية، وتحقيق أفضل النتائج على المستوى الاقتصادي المحلي والدولي. ومن ثم فأن الترابط ما بين دور المحاسبة والعمل الاقتصادي ضروري جداً، وإن عدم قيام المهنة بالدور المطلوب منها وبالشكل المرسوم لها يؤدي إلى نتائج اقتصادية وخيمة، كما يؤدي إلى تفاقم معضلات وإشكالات مالية مؤداها ضعف المسيرة الاقتصادية إن لم يكن تغيرها، وبالتالي خلق حالة من التخلف الاقتصادي.

لقد أصبحت في الآونة الأخيرة، اتجاهات التنمية في الاقتصاد العالمي لها تأثير كبير على توافق التقارير والإجراءات المحاسبية بعد أن أصبحت اقتصادات العالم مترابطة بشكل متزايد، مما يتعين

على المحاسبة التكيف من أجل تلبية الاحتياجات المتزايدة لمجتمع الأعمال وعلى هذا الأساس ولدت الحاجة للتفكير في دراسة ماهية الإصلاحات الضرورية المساهمة في تحقيق التوافق بين النظام المحاسبي والاقتصادي المطلوب في ظل اقتصاد السوق الحر، من أجل المساهمة في التحول السليم تجاه نظام اقتصاد السوق وتلبية متطلباته. اذ تقوم الدراسة الحالية على افتراض إن IFRSs تعد أحد أبرز عوامل الإصلاح الذي يحقق التوافق المطلوب والناجح بين النظام المحاسبي والاقتصادي، نظرا لتماثل القاعدة الفكرية والتطبيقية للنظامين انطلاقا من كونهما ينطلقان من أهداف ومبادئ أنتجتها نفس البيئة الدولية اقتصاديا وسياسيا وثقافيا. ومن ثم سيسهم في نجاح توحيد الأنظمة المحاسبية المتعددة على قاعدة فكرية وتطبيقية واحدة فضلا عن مساهمته في استكمال وإنجاح عملية تبني نظام اقتصادي حر متكامل.

2. الإطار المنهجي العام للدراسة:

2-1. مشكلة الدراسة: تعد فشل جهود التنمية الاقتصادية في العديد من الدول النامية أحد أبرز المشاكل التي تتطلب ضرورة القيام بإصلاح اقتصادات هذه الدول لكي تتخلص من المأزق التنموي عن طريق تبني عملية تصحيح تنموية تدفع باتجاه الاستقرار والنمو، وكان توجه معظم الدول نحو تبني اقتصاد السوق بعد فشل النظام الاقتصادي المخطط في تحقيق الرفاه والنمو الاقتصادي المنشود، وقطعت العديد من الدول شوطا كبيرا باتجاه إقامة اقتصادات تستند إلى " اقتصاد السوق الحر" وصولا الى التنمية الاقتصادية المنشودة (المعموري وال طعمة، 2014). ولعل من أهم أسباب عدم نجاح خطط التنمية الاقتصادية في الدول النامية هو عدم توفر معلومات المالية ذات جودة عالية، الأمر الذي يلقي على المحاسبة مسؤولية كبيرة للسعي نحو توفير المعلومات المالية المفيدة في اتخاذ القرارات اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية، والرقابة وتقويم الأداء (أدم وآخرون، 2015) ومن ثم فأن فهم العلاقة المتبادلة بين المحاسبة والاقتصاد في أية دولة ضرورية لنجاح التنمية الاقتصادية (شريعة، 2016).

لذا فأن المحاسبة مجال لا يبدو أنه بمنأى عن الاضطرابات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وهو الجزء الأكثر أهمية في عملية التحول، ولهذا السبب يعتقد بأن عملية الانتقال المؤهلة هي إطار عمل مثالي لإعادة زيادة الروابط بين النظام المحاسبي والاقتصادي، فالمحاسبة هي شرط أساسي لكي يعمل نظام اقتصاد السوق من جهة، ويمكن أن تؤدي الإصلاحات الاقتصادية إلى إصلاحات في المحاسبة من جهة أخرى، ومن ثم تعد المحاسبة تجسيد لمستجدات اقتصاد السوق في تحقيق الإصلاحات الاقتصادية (Nhu, 2010). وعليه فعندما شارك البنك الدولي في وضع IFRSs في أوائل سنة 2000 فأنه أصر على الربط بين المحاسبة والاقتصاد (Joëlle, 2015) مستندا على نظرية التحديث التي تنص على أن التغيرات الهيكلية شرط أساسي للنمو الاقتصادي بما فيها هيكلة النظم المحاسبية (Larson & Kenny, 1996)، لذلك فأن الدراسة تطرح سؤالا بحثيا رئيسيا يتمثل بالآتي:

- إلى أي مدى يمكن أن يسهم التوافق بين النظام المحاسبي والاقتصادي في تحقيق التنمية الاقتصادية؟

2-2. هدف الدراسة: تهدف إلى بيان تحليل وقياس دور التوافق بين النظام المحاسبي والاقتصادي في تحقيق التنمية الاقتصادية.

2-3. أهمية الدراسة: تستند أهمية الدراسة في تحقيق الإسهامات النظرية والتطبيقي الآتية:

1. توفر قوة دافعة للتصورات المستقبلية للعلاقة بين المحاسبة والاقتصاد والتعاون المستقبلي.

2. المساهمة في تحقيق التوافق بين النظام المحاسبي والاقتصادي، وتعريف الجهات المختصة بأهمية التوافق بما يسهم في استقطاب الاستثمار المحلي والاجنبي وبما يحقق الكفاءة السوقية والوصول إلى التنمية المنشودة.

2-4. فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسة الأولى: هناك علاقة وتأثير ذا دلالة إحصائية للتوافق بين النظام المحاسبي والنظام الاقتصادي في التنمية الاقتصادية في البيئة العراقية على مستوى جميع قطاعات السوق. ويتفرع عنها الفرضيات الفرعية الأتية:

أ. **الفرضية الفرعية الأولى:** هناك علاقة وتأثير ذا دلالة إحصائية للتوافق بين النظام المحاسبي والنظام الاقتصادي في التنمية الاقتصادية في البيئة العراقية على مستوى قطاع المصارف في السوق.

ب. **الفرضية الفرعية الثانية:** هناك علاقة وتأثير ذا دلالة إحصائية للتوافق بين النظام المحاسبي والنظام الاقتصادي في التنمية الاقتصادية في البيئة العراقية على مستوى قطاعات أخرى في السوق.

الفرضية الرئيسية الثانية: هناك فروق دالة إحصائيا بين توافق النظام المحاسبي والاقتصادي في قطاع المصارف وقطاعات أخرى في السوق.

الفرضية الرئيسية الثالثة: هناك فروق دالة إحصائيا بين التنمية الاقتصادية في قطاع المصارف وقطاعات أخرى في السوق.

2-5. أنموذج الدراسة: يوضح الشكل رقم (1) الاتي الأنموذج الافتراضي لعلاقات الدراسة التي تتوجه إلى اختبارها:

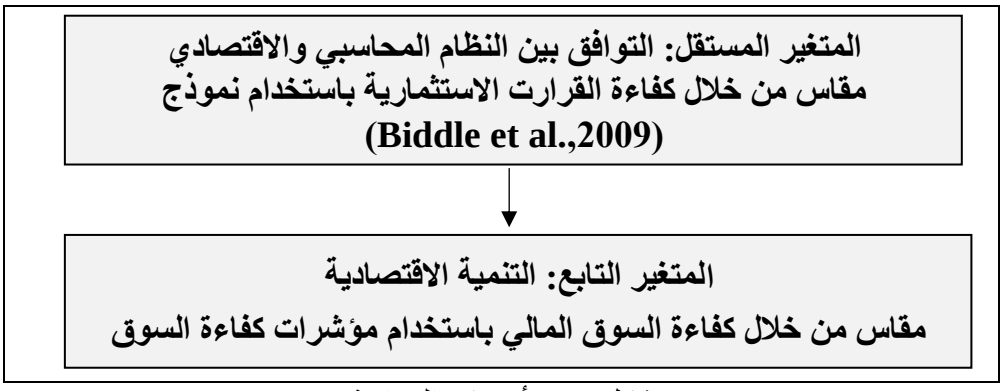

شكل (1): أنموذج الدراسة

المصدر: من إعداد الباحثين.

2-6. منهج الدراسة وأدوات جمع البيانات: في سبيل تحقيق هدف الدراسة فقد تم تبني المناهج والأدوات الآتية:

أ. **الجانب النظري:** بهدف بناء إطار نظري علمي لأبعاد مشكلة الدراسة وأهدافها تم تبني المنهج الاستقرائي في وصف متغيرات الدراسة وعلاقاتها في إطارها النظري من خلال الاعتماد على المصادر النظرية المختلفة من الكتب، والدوريات، والنشرات، والرسائل كمصادر لجمع البيانات في إطار هذا الجانب من الدراسة والتحليل.

ب. الجانب التطبيقي: تم تبني المنهج التطبيقي القائم على التقييم والتحليل الكمي لمتغيرات الدراسة بالاعتماد على التقارير المالية ونشرات سوق العراق للأوراق المالية، كما تم استخدام المنهج

الاستدلالي الكمي لاختبار العلاقة بين متغيرات الدراسة واختبار فرضياتها من خلال استخدام أدوات التحليل الإحصائي الاستدلالي.

3. دراسات سابقة وإسهامات الدارسة الحالية:

3-1. دراسة (المهداوي، 2007) "أطروحة دكتوراه "أثر التحول إلى اقتصاد السوق في المحاسبة": هدفت الدراسة إلى بيان متطلبات التحول إلى اقتصاد السوق ومدى ملاءمة النظام المحاسبي الموحد المعتمد في العراق للتغيرات الاقتصادية الجديدة مع بيان الإجراءات المحاسبية اللازمة لمواجهة هذه التغيرات بالشكل الذي يخدم الاقتصاد العراقي ويفي بمتطلبات وشروط المنظمات الدولية. وتكمن مشكلة الدراسة في أن التحول من نظام اقتصادي معين إلى نظام اقتصادي آخر سوف يلقي بظلاله على المحاسبة، إذ إن المعايير والطرق والإجراءات المحاسبية التي سبق استخدامها في ظل الاقتصاد المركزي الموجه قد لا تصلح للاستخدام في ظل الظروف الجديدة لاقتصاد السوق إلا بعد إعادة صياغتها في ظل المعايير المحاسبية الدولية. لذا تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي باستخدام استمارة الاستبانة وقد تم اختيار مجموعة من الأفراد العاملين في القطاع العام والخاص فضلا عن عدد من أساتذة الجامعات كعينة للدراسة. وتوصلت الدراسة إلى أن تحول العراق من النظام الاقتصادي الموجه الذي كان سائدا في ظل النظام السياسي السابق إلى نظام اقتصاد السوق، وما سيحدث من تغيير في النشاط الاقتصادي ويتخذ الوجهة الصحيحة سيؤدي إلى زيادة الطلب على الخدمات المحاسبية ومن ثم ستكون هناك زيادة بالاهتمام بالمعايير الدولية، كلما ازدادت استثمارات الشركات الأجنبية في الدولة، فضلا عن زيادة الاهتمام بالشفافية وهو ما يسهم في تحسين قدرة العديد من مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ قراراتهم.

3-2. دراسة (المعيني، 2007) "أطروحة دكتوراه "المداخل الاقتصادية لنظرية المحاسبة ودورها في صياغة أنموذج توافقي بين المحاسبة الجزئية والمحاسبة الكلية": هدفت الدراسة إلى البحث في التأثيرات الفكرية للاقتصاد في مفاهيم المحاسبة واتجاهاتها (جزئية أو كلية)، ومن خلال ذلك محاولة تأصيل مفاهيم خاصة للمحاسبة الجزئية والمحاسبة الكلية، لغرض اعتمادها في وصف العناصر الأساسية لأنموذج الإبلاغ المالي. ومن ثم الاسترشاد بالنماذج المعتمدة لمجموعة من الدول بهدف الاستفادة منها في صياغة (أنموذج الإبلاغ) المقترح. وبرزت مشكلة الدراسة في إن نماذج الإبلاغ المالي المعتمدة حالياً أحادية الاتجاه وتفتقد إلى التكامل، فهي قادرة على الإيفاء فقط أما بمتطلبات التحليل الاقتصادي الجزئي، أو التحليل الاقتصادي الكلي. وقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليل من خلال استمارة الاستبانة، وقد ضمت عينة الحكومة وكذلك المهنيين العاملين في القطاع الخاص (مكاتب التدقيق الخاصة) وأصحاب المهنة في القطاع العام (العاملين في ديوان الرقابة المالية)، بما في ذلك مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في العراق. وقد توصلت الدراسة إلى أن التحليل المقارن لنماذج الإبلاغ لعدد من الدول يبين أن السمات الأساسية لاقتصاد الدولة، والسلوك الاقتصادي للفرد لهما تأثيرات واضحة في صياغة أهداف الإبلاغ المالي في البيئة التي يعمل فيها أنموذج الإبلاغ، فالدول التي صنفت نماذج الإبلاغ المالي فيها على أنها متكيفة مع سياسات الاقتصاد الجزئي مثل الولايات المتحدة وهولندا، فأن أهداف الإبلاغ المالي كانت موجهة بشكل أساس نحو احتياجات المستثمرين والدائنين، في حين وجهت أهداف الإبلاغ المالي في الدول المتكيفة مع سياسات الاقتصاد الكلي مثل اليابان وفرنسا نحو أهداف ضريبة الدخل وسياسات الاقتصاد الكلي الأخرى.

3-3. دراسة (Sorrentino et al., 2015) ورقة بحثية:

The "Production" of Accounting Information Between Regulatory and Free Market Approach: An (Eternally) Open Issue

إنتاج" المعلومات المحاسبية بين المنهج التنظيمي ومنهج السوق الحر: قضية مفتوحة (إلى الأبد)

هدفت الدراسة إلى أن المعلومات المحاسبية اكتسبت أهمية قصوى على مر السنين، وهي تلعب الآن دورا حيويا في المجتمعات، والواقع أن اتجاهات الاقتصاد العالمي، وخاصة تلك التي تعتمد على النظام المالي القائم على سوق رأس المال والتي تتأثر بشكل كبير بالمعلومات المحاسبية الموثوقة. وفي هذا الصدد فإن السبل الممكنة لضمان ملاءمة المعلومات المحاسبية المقدمة للمستخدمين تكمن في تفاعل منهج السوق الحر مع المحاسبة الأنجلوسكسونية. وتوصلت الدراسة من خلال الدراسة النظرية التحليلية إلى أنه يمكن عدّ النصف الثاني من السبعينيات نقطة انطلاق للنقاش داخل مجتمع أدباء المحاسبة الأنجلوسكسونية المتعلقة بأنها الطريقة الأكثر فعالية لتزويد المستخدمين بالمعلومات المحاسبية لتلبية احتياجاتهم المحددة للغاية بشكل فعال في ظل منهج السوق الحرة.

4-3. دراسة (Zhao &,Li., 2021) " ورقة بحثية"

Analysis on the Relationship between Accounting and Economic Benefits under the New Normal.

"تحليل العلاقة بين المحاسبة والمنافع الاقتصادية في ظل الوضع الجديد"

هدفت الدراسة إلى تحليل الوضع الاقتصادي الجديد وهو التحول إلى الاقتصاد النموذجي ونمط التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي. وإن استكشاف العلاقة بين المحاسبة والكفاءة الاقتصادية في ظل الوضع الجديد للبيئة الاقتصادية يعزز القدرة التنافسية للمؤسسات، وإن تحسين القدرة التنافسية الأساسية للاقتصاد الوطني، يعزز من التنمية المستدامة. وتوصلت الدراسة من خلال التحليل النظري إلى أن العلاقة بين الاثنين تفاعليه ولابد من تعزيزها بشكل فعال في التنمية الاقتصادية، وكذلك توصلت الدارسة إلى أن للمحاسبة تأثيراً كبيرًا على تحسين المنافع الاقتصادية، ومن أجل تحقيق المنافع الاقتصادية للشركات والمنظمات الاقتصادية، ينبغي أن يتسق التطوير المحاسبي مع التنمية الاقتصادية.

5-3. إسهامات الدراسة:

أ. تعد هذه الدراسة مساهمة في الأدبيات المحاسبية الدولية كونها تناولت موضوعًا مثيرًا للاهتمام.

ب. إن دراسة المتغيرات الاقتصادية والمحاسبية للبيئة الدولية والعراقية يعطي خصوصية لهذه الدراسة من الناحية التطبيقية.

ج. على الرغم من توافر بعض الدراسات التي تناولت جزء من هذه الدارسة، إلا أنه لا توجد دراسة علمية استطاعت تغطية كامل متغيرات الدراسة بشكل كامل من خلال الدراسة التطبيقية الكمية كمساهمة نوعية في هذا المجال.

4. الإطار النظري للدراسة:

1-4. العلاقة بين المحاسبة والاقتصاد: إن الأدبيات المحاسبية مليئة بالمقارنات لموضوعات عدة بين الفكر المحاسبي والاقتصادي، منها مفهوم الدخل، الاندثار، كلفة الفرصة البديلة، رأس المال...الخ، والذي يميز بين هذه الموضوعات أنها موضوعات متلازمة المنشأ ملئت أدبيات الفكر التقليدي للمجالين المحاسبي والاقتصادي، ولأن كل من الاقتصاد والمحاسبة يسعى إلى أن تكون له

الأفضلية والأولوية في صياغة المفاهيم التي يتعامل معها كل من الحقلين، ومن ثم فأنه يعد المحور الأساس للمقارنة، فالمحاسبة ليست مجرد مقياس، بل إنها بالأحرى ممارسة حسابية تشكل البيئة الاجتماعية والاقتصادية وتؤثر مخرجاتها من التقارير المالية على مجموعة كبيرة ومتنوعة من الفئات المستهدفة، مثل الوحدات الاقتصادية، المستثمرين، المقرضين والمدققين والحكومة (Palea, 2016: 419). وبما أن المحاسبة هي لغة الأعمال التي تتماشى مع الظروف وتساير وتلبي الاحتياجات المتغيرة للأطراف المستفيدة منها، فهي تتطور استجابة لاحتياجاتهم من المعلومات التي تقوم بتزويدها لهم، وهي كذلك متصلة اتصالا وثيقا بالاقتصاد، فالعلاقة المتبادلة بين المحاسبة والاقتصاد هي تبادل منافع ناتج عن التداخل في الأهداف، فمثلما تبنت المحاسبة العديد من المفاهيم الاقتصادية، نجد أن الاقتصاد أيضا قد تبنى العديد من المفاهيم المحاسبية، فضلا عن استعانة الاقتصاد بالعديد من الأساليب المحاسبية في حل المشاكل الاقتصادية لدرجة لا يمكن التعرف على حدود كل منهما في مجالات عدة (مرعي، 1987: 15-17). ويرى الكثير من المفكرين بأن المحاسبة هي امتداد عملي أو ترجمة للمفاهيم الاقتصادية، فأنها تقوم بتسجيل المعاملات والأحداث الاقتصادية ذات الأثر المالي التي تقوم بها منشأة ما للأغراض الاقتصادية، وإن العديد من المفاهيم الأساسية للاقتصاديين هي في الحقيقة مشتقة من التطبيقات المحاسبية إذ تم استنباطها كمحاولة للإجابة عن الأسئلة الاقتصادية الضرورية، وإن النقطة التي تتقارب فيها المحاسبة مع علم الاقتصاد إلى أقصى حد هي ما يسميها الاقتصاديين بنظرية المنظمة (الوحدة أو المؤسسة) وهي عبارة عن وصف ملخص ومنظم لوضع المنظمة والتي يهتم بها المحاسبون والاقتصاديون بشكل كبير مثل قائمة المركز المالي والتي هي وصف لوضع الوحدة في لحظة زمنية معينة، وعليه فأن هناك آثار واضحة وأهمية بالغة للتطبيقات المحاسبية في مسيرة العمل الاقتصادي بجوانبه المتعددة، ولا يخفى بأن الطرائق المحاسبية بشكل عام تتطور وتتغير استجابة للتغيرات والاحتياجات الاقتصادية وتبعا لذلك توضع من وقت لآخر أسس محاسبية جديدة مع مراجعة مستمرة للأسس المحاسبية الموجودة بهدف تحسين ومسايرة التطورات والاحتياجات الجديدة كافة. فعلم المحاسبة والاقتصاد يعدان من علوم المعرفة التي تنهل موادها الأولية من الأفكار نفسها إلى حد بعيد (Boulding, 1962: 44).

من جانب أخر فأن الاختلاف بين المحاسبين والاقتصاديين هو اختلاف في التأكيدات وليس في المبادئ، فيمكن القول بأن المحاسبين يهتمون بشكل أساس بالوحدة كما هي الآن ومثلما كانت في الماضي، أما الاقتصاديون فيهتمون بها بما كان يمكن أن يكون وكذلك بالوضع الحالي، كما أن المحاسب يهتم بربح الوحدة بينما الاقتصادي يهتم بالربح الذي من الممكن تحقيقه اذا تم إتباع إجراء آخر غير الذي تم إتباعه لتعظيم الربح، وإن لكل من الاقتصاد والمحاسبة منابعهما المستقلة، إذا ما نظرنا إليهم من الناحية التأريخية، فلم يلاحظ أحدهما بجدية الأعمال المنشورة للآخر في الفترة المشتركة لبداية تطورهما، كما لم يكن أحدهما يتوقع، بل لم يكن أحدهما يستطيع إن يتوقع إمكانيات تبادل المنافع بينهما. ولا يقتصر الأمر فقط على الاستقلال في المنبع وإنما نجد أن كلاً من الجانبين كان له اهتماماته الخاصة به منذ البداية ولا يمكن عدّ أياً من هذين الفرعين من فروع المعرفة متضمنا للآخر أو منبعثا منه في أي وقت من الأوقات. ولكننا نرى الآن بالتأكيد أن موضوع الاهتمام كان مشتركا بينهما منذ البداية ولا يزال، عندما تتوازى المحاسبة مع الاقتصاد في المسيرة فأن ذلك يكون نتيجة توازي مسيرتهما مع ما يقع في مجال الأعمال (المهداوي، 2007: 19).

ومن ثم أن الفكر المحاسبي الحديث يدعو الى تقليص أوجه الخلاف بين المحاسبة والاقتصاد وبالذات فيما يخص المبادئ والأصول من حيث أسس التنسيق والتجانس التي تحكمهما معا، إذ يسعى في إعادة النظر والتفكير ببدائل وطرق القياس المحاسبي (النقيب، 2004: 68). فمعظم الدول وخاصة النامية منها لديها عدد قليل جدًا من المحاسبين والاقتصاديين القادرين على استغلال الفرص التي توفرها المعلومات المالية للتنمية الاقتصادية، كما ان صناع السياسة غير مدركين بالإمكانيات التي يمكن أن توفرها المحاسبة للاقتصاد وذلك من خلال تطوير المحاسبة، ومن ثم فهم مترددين في تخصيص الكثير من مواردها لتطوير النظم المحاسبية، كما إن عدم الاعتراف بأهمية المحاسبة في التنمية الاقتصادية تتفاقم في الدول النامية من خلال حقيقة أن المحاسبين والاقتصاديين لا يفهمون أن لديهم الأرضية المشتركة التي تغطي مفاهيم عديده، ومن ثم لا يوجد تعاون وثيق بينهما كما ينبغي. إذ يرتبط المحاسبين بشكل أساسي بأنشطة الوحدة في حين يعد الاقتصاديون هم المخططين في الحكومة والقطاع العام. ففي الدول النامية إذ تكون الموارد الاقتصادية أكثر ندرة مما هي عليه في الدول المتقدمة، فأن الأمر يدعو إلى أن هناك حاجة ماسة للتعاون بين المحاسبين والاقتصاديين في تحديد الاحتياجات المعلوماتية لاقتصاد الدولة، وكما هو معروف فأن تخطيط التنمية يكون من اختصاص الاقتصاديين والإحصائيين ومن ثم فهم ليسوا على دراية بالمساهمة الكبيرة التي يمكن أن تقدمها المحاسبة للاقتصاد سواء كمصدر للمعلومات أو كآلية للتغذية العكسية لتقييم فاعلية الخطط الاقتصادية الجارية (UNCTAD, 2015: 2).

ويرى الباحثون إن التعاون بين المحاسبين والاقتصاديين ضروري لتحقيق التنمية الاقتصادية، فالمحاسبين يستخدمون الأساليب والطرائق المحاسبية لغرض وضع نظام مالي يلبي متطلبات التنمية الاقتصادية وذلك انطلاقا من حاجة الاقتصاديين إلى معلومات مالية واضحة، ازدادت طلباتهم بالتصاميم المحاسبية لأن غياب مثل هذه المعلومات تشكل عائقا في طريق التنمية، إذ إن تحديث النظم المحاسبية من شأنه أن يمهد العقبات ويسهل الطرق من أن مساعدة الإدارة المالية على رصد أداء الوحدات الاقتصادية ومساعدة صناع القرارات على اتخاذ القرارات الصائبة المبنية على المعلومات الدقيقة.

2-4. مفهوم التنمية الاقتصادية وأهدافها: تعد التنمية الاقتصادية أبرز قضايا العصر واحد مشاكل الحاضر وطموحات المستقبل، ويتطلب الخوض في التنمية الاقتصادية، التفريق بين مصطلحي النمو الاقتصادي (Economic Growth) والتنمية الاقتصادية (Economic Development)، فهما يتفقان مع بعضهما في حدوث زيادة مستمرة وحقيقية في الناتج المحلي الإجمالي، فقد تكون الزيادة طبيعية أو عفوية في حالة النمو، بينما تعني التغيير مع التحسين بفعل حدث أو إجراءات في حالة التنمية الاقتصادية، كما أن تلك الزيادة في حالة النمو تتأتى من تغيرات في عوامل الإنتاج مثل العمل ورأس المال، أما التنمية الاقتصادية فهي أشمل وأوسع نطاقا لكونها تتضمن النمو مع تغيرات في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية (شاهين، 2021: 2). كما يعد النمو من أهم المواضيع المرتبطة من الناحية النظرية بالتنمية الاقتصادية ولكنه يقيس الجانب الكمي فقط للنشاط الاقتصادي، بينما تعد التنمية الاقتصادية أشمل فهي تتضمن التغيرات الكمية والهيكلية فضلا عن التغيرات النوعية التي تحدث في الاقتصاد، وغالبا ما يشار إلى نظريات النمو عندما يتم الحديث عن الدول المتقدمة، ونظريات التنمية عندما نتحدث عن المشكلات الاقتصادية المتعلقة بالدول النامية (Haller, 2012: 66-71).

ولذلك فإن التنمية ينبغي أن تفهم بوصفها عملية متعددة الأبعاد تتضمن أعادة تنظيم وإعادة توجيه لكل الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية، فضلا عن تحسين دخل الناس والانتاج، وهي نموذجياً تتضمن تغيرات جذرية في الهياكل المؤسسية الاجتماعية والإدارية وكذلك في التوجهات العامة، وفي حتى في العادات والمعتقدات (القريشي، 2010: 3).

يرى الباحثين إن التنمية الاقتصادية تشير إلى العمليات والجهود التي تهدف إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية للفرد والمجتمع على المدى الطويل. ويتعلق الأمر بزيادة الإنتاجية الاقتصادية وتحسين جودة حياة الناس. ويعَد تحقيق التنمية الاقتصادية تحديًا شاملاً يتطلب تفعيل العديد من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، وهذا يتطلب تعاوناً بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني لتحقيق تلك الأهداف.

4-3. التفاعل بين النظم المحاسبية والاقتصادية ودوره في التنمية الاقتصادية: إن المحاسبة تعد إحدى الأدوات الاقتصادية التي تساعد في عملية قياس النمو والازدهار الاقتصادي لأية دولة، وأن أساليب وطرق الممارسات المحاسبية تختلف من اقتصاد إلى آخر، كذلك يلاحظ وجود اختلافات في التطبيق فيما بين الدول ذات الاقتصاد الحر والاقتصاد المخطط، لذا من الضروري اختيار الطرق والممارسات المحاسبية التي تتفق مع المفاهيم الاقتصادية لكي يتم الحصول على مساهمة جدية وسريعة في نمو وازدهار تلك الدولة (احمد، 1982: 218). وإن النظام الاقتصادي للدولة وأهدافه وفلسفته التي يقوم عليها لها دور كبير أيضا في تحديد نوع النظام المحاسبي السائد في ذلك الدولة، فالدولة التي تعتمد على التخطيط المركزي يختلف نظامها المحاسبي عن الدولة ذات اقتصاد السوق المفتوح. والتي إيضاح لطبيعة المحاسبة في ظل اختلاف النظم الاقتصادية القائمة وفي هذا السياق يمكن إبراز طبيعة التفاعل بين النظامين ودورهم في التنمية الاقتصادية من خلال منظورين وكالآتي:

4-3-1. التفاعل بين النظم المحاسبية والاقتصادية من منظور النظم الاقتصادية المخططة: وفقا لهذا المنظور فأن الدولة تتحمل مسؤولية التنظيم المحاسبي بالاستناد إلى مدخل التنظيم القانوني للمحاسبة (المدخل الأوربي القاري) ويتم تبنيه من قبل الدول التي لها نظام اقتصادي مركزي والأسوق المالية غير نشط وتوجد فيها سلطة واحدة، وإن الجهات الحكومية تقيم وتقرر السياسات والممارسات المحاسبية وتأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية ووضع معايير المحاسبية وآلية الالتزام بتطبيقها وبما ينسجم مع أهدافها المحلية التي تسعى إلى تحقيقها، ومن ثم تكون القوائم المالية محددة بالقوانين مما يجعل الممارسات المحاسبية أكثر توحيدا (نظام محاسبي موحد)، وفي ظله يكون التركيز على نظام محاسبة المسؤولية وأنظمة محاسبية تعتمد على الرقابة لأن الممارسات المحاسبية والتنظيم المحاسبي تتبع حرفية القانون والتعليمات الصارمة والاستجابة لنصوص قانون الدولة المشرع، وتطبق هذا الأنموذج غالبية دول الاتحاد الأوروبي القارية، ويتميز بتوجيه المعلومات وفق القانون التشريعي لتلبية متطلبات الحكومة، أما أهم الانتقادات الموجه لهذا الأنموذج هو فقدان المحاسبة للمرونة اللازمة لتتماشى مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية (نجم، 2008: 27-29).

ففي الاقتصاد المخطط (الكلي) يعد المحاسبة مجرد قطاع يقدم المستندات لجباية الضرائب وادخار الممتلكات، وبالتالي ليس له أي فعالية للمشاركة في وضع الخطط أو أداء الشؤون الإدارية، إذ إن في الدول الاشتراكية يتم تلبية احتياجات ومتطلبات إدارات وأجهزة الحكومة المركزية باستخدام دليل الحسابات الموحد الذي يتم تطبيقه على جميع الوحدات، ومن ثم أن القوائم المالية تكون موحدة

وتنصب على معلومات تخص الإنتاج والتكاليف المبنية على التكاليف التاريخية. أما بالنسبة للأسعار فهي لا تعكس قوى السوق من العرض أو الطلب بل يتم تحديدها مركزيا وعلى أساس التكلفة والقيمة وتتصف المعلومات المالية بالسرية (Choi et al., 2002: 122)، فخطوات إعداد القيود المحاسبية موصوفة ومفصلة بالكامل بالتعليمات، كما هو الحال عند استخدام النظام المحاسبي الموحد، وإن تعليمات النظام المحاسبي في ظل الاقتصاد المخطط مركزيا تتضمن أربعة مستويات هي (التشريعات المحاسبية مثل قانون الشركات، الأفعال التشريعية المعيارية وتتضمن التعليمات المنهجية التي مرت من خلال وزارات ذات الصلة مثل وزارة العدل والمالية، دليل الحسابات على مستوى الدولة، ويتضمن هذا المستوى دليل الحسابات وتعليمات تنفيذها ويكون مصادق عليه من قبل الدولة وتخص جميع قطاعات الدولة وهي إلزامية التطبيق) (Preobragenskaya & McGee, 2004: 448-464). كما يأتي الطابع الخاص للنظام المحاسبي المخطط من حقيقة أن الدولة لا تنظم المحاسبة المالية فحسب، بل تنظم أيضًا المحاسبة الإدارية بطريقة تجعل جميع جوانب إدارة الأعمال مرئية، فهناك "وحدة تنظيمية" فقط تسمى الدولة (Richard, 2003: 333). وفي هذا السياق فقد أصبح دور المحاسبة داخل الوحدة هو إحصائي مراقب من الدولة ومن المتوقع أن يتبع التعليمات التفصيلية التي أصدرها المخططون على المستوى المحلي بشأن تقييم الأصول وتخصيص التكاليف وإعداد التقارير المالية الرسمية، وفي هذا السياق فان النظام المحاسبي الوحيد في الممارسة هو المحاسبة القومية والمحاسبة التي تمارس داخل كل وحدة مجرد امتداد للمحاسبة القومية (Dye, 1990: 3). ففي النظام الاقتصادي الكلي هناك ممارسات محاسبية مختلفة باختلاف قطاعات الأعمال المختلفة وهذا ما يفسر سبب استخدام الدولة ذات التخطيط المركزي لأكثر من نظامًا محاسبيًا موصوفًا من قبل مختلف الهيئات الحكومية، العامة والخاصة (Lin & Feng, 2001: 201-228).

وهناك اتجاهان واضحان كان لهما تأثير سلبي على تطور النظم المحاسبية في النظام الاقتصاد المخطط هما (المركزية الصارمة للمحاسبة والطابع المسيّس للفكر المحاسبي)، فنظام القيادة المركزية أعاقت إدارة المحاسبة في مجال تحسين المحاسبة المالية، إلى جانب ذلك كانت عبارة "الاشتراكية قبل كل شيء في المحاسبة" تتكرر دائما وفي كل مكان كلما تمت مناقشة المحاسبة، فالطابع المسيس للمحاسبة والمركزية الصارمة للمحاسبة أثر بشكل سلبي على التنمية الاقتصادية (MackeviCius, 1991 :150). لذا فأن المحاسبة في الاقتصادات المخططة لا تحتوي على جميع قواعد الاعتراف والتقييم والعرض المطلوبة، كما لا توجد علاقة استقلالية بين المحاسبة والنظرية الاقتصادية التي نجدها في الرأسمالية، وإن مفاهيم المحاسبية في الواقع يشير بشكل مباشر إلى علاقة التبعية بين المحاسبة والنظرية الاقتصادية (Bockman, 2016: 385). لذا فأن المحاسبة فقد المرونة اللازمة لتتماشى مع التغيرات وكذلك افتقار النظم المحاسبية الموحدة إلى التطوير والتحسين الذاتي للقوائم المالية في الاقتصادات المخططة (نجم، 2008: 27-29). وإن مشكلة المحاسبين في ظل النظام المخطط مركزيا فانهم مجرد كتبة غير قادرين على اتخاذ القرارات بمفردهم وتنحصر وظيفتهم فقط في كتابة قيود اليومية باستخدام قواعد معينة ترشدهم بالعمل المراد أداءه وليس ممارسة الحكم المهني عند الحاجة لاتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسات المحاسبية المطلوبة (Preobragenskaya & McGee, 2004: 6-9).

4-3-2. التفاعل بين النظم المحاسبية والاقتصادية من منظور اقتصاد السوق: ربط بعض المؤرخين الاقتصاديين العلاقات بين المحاسبة والاقتصاد من خلال المحاسبة في النظام الرأسمالي (Belkaoui, 2002: 16). أي أن القيد المزدوج والرأسمالية مترابطان فيما بينهما لتعزيز الروح الرأسمالية (Chiapello, 2007: 263-296). فالمحاسبة شيئًا فشيئًا أصبحت تجسيدًا للعقلانية مع تقدم وتطور المعرفة (Carruthers & Espeland, 1991: 31-69).

إن مفاهيم رأس المال الثابت ورأس المال المتداول وغيرها تنبع من الفكرة الأساسية لمسك الدفاتر بالقيد المزدوج وبدونها ربما لم يكن ليظهروا بهذا التقسيم أو ربما كان أقل وضوحًا، فالاطار المفاهيمي للاقتصاد الخاص والاقتصاد السياسي المطبق على الاقتصاد الرأسمالي مشتق إلى حد كبير من ترسانة القيد المزدوج في عملية مسك الدفاتر، أي بمعنى إلى الحد الذي ولد فيه مسك الدفاتر بالقيد المزدوج فإنه تم ولادة فكرة المشروع الرأسمالي كمنظمة هدفها تقييم وتعظيم رأس المال ومن ثم يبدو أن أوجه التوافق الواضحة تشير إلى أن القيد المزدوج كانت أداة المحاسبة المميزة للرأسمالية، فالمحاسبة هي أداة التحول إلى الرأسمالية في أوقات مختلفة وعندما شرعت الدول في توحيد المعايير المحاسبية، كان الهدف منه هو منحها الوسائل لتنفيذ مراقبة الأسعار والتخطيط، ويعتقد بعض أصحاب الرؤى الاجتماعية أنهم وجدوا في المحاسبة مفتاح في تحقيق الانسجام الاجتماعي للوحدة (Lemarchand & Nikitin, 2020: 4-5).

ويمكن عد النصف الثاني من السبعينيات في القرن الماضي نقطة انطلاق النقاش في الأدبيات بأن النموذج الأنجلو سكسوني يعد من أكثر الطرق فعالية لتزويد المستخدمين بالمعلومات المالية بشكل فعال لتلبية احتياجاتهم المحددة للغاية: (Marco & Francesco, 2015: 5). إذ يقوم نظام السوق الحر على فكرة أن المعلومات المالية هي أصل اقتصادي عادي لذلك من المفترض أن يؤدي الطلب على هذه المعلومات من قبل فئات مختلفة من المستخدمين على شكل قوائم مالية لإطلاق عملية تبادل طبيعي تؤدي إلى نشرها بكفاءة في الأسواق، وفي هذا السياق يُنظر إلى السوق الحرة على أنها أنسب وسيلة لتحديد الكمية المثالية ونوع المعلومات المحاسبية التي سيتم إنتاجها وتقديمها لاحقًا (kam, 1990).

ووفقًا للنموذج الاقتصادي السائد، والمعروف أيضًا باسم النظرية الاقتصادية الكلاسيكية الجديدة تنتج الأسواق التنافسية التامة توزيعًا فعالًا للموارد وتصل إلى نقطة التوازن المثلى، بعبارة أخرى يبدو أن الدافع للتداول في السوق هو بأن المعلومات المحاسبية التي يحتفظ بها كل من "الموردين" (الوحدات) و"المستهلكين" (المستخدمين) قوية بما يكفي لجعل أي نظام قانوني أو موحد غير ضروري، كما أن المديرين لديهم الحافز لتزويد السوق بمعلومات دقيقة وكافية من أجل جذب الموارد الكافية والاحتفاظ به في وحداتهم (Marco & Francesco, 2015: 6).

وعليه فأن العلاقة بين المحاسبة والاقتصاد بدأت منذ نهاية السبعينيات وأدى إلى ظهور تفسير مشترك الآن على نطاق واسع في الأدبيات الأنجلو سكسونية للروابط بين المحاسبة والاقتصاد (Watts & Zimmerman, 1986: 112). ففي ظروف اقتصاد السوق يغير شكل الملكية، مبادئ الإدارة ويتوسع الاستقلال الاقتصادي ويتطلب ذلك زيادة كبيرة في أهمية المعلومات الموثوقة، وهو أمر ضروري للإدارة والمحاسبة من أجل التعرف على الموارد والاستخدام الفعال لتلك الموارد، وخفض التكاليف وزيادة الأرباح، فالتحول إلى اقتصاد السوق يطرح تحديات جديدة للمحاسبة مما

يتطلب دراسة شاملة من قوانين آليات السوق وعناصرها، اذ تصبح المحاسبة أكثر إلحاحًا. كما إن دور والغرض من المحاسبة في الاقتصاد هو تحديد اتجاه التنمية في الاقتصاد المعاصر وهذا ممكن فقط في حال وجود اتصال وثيق مع آلية اقتصاد السوق، وعليه فأن تطوير وتحسين المحاسبة تكون فقط في حالة اندماجها في تركيبة اقتصاد السوق، وبالمقابل فأن تحسين آليات اقتصاد السوق لا يمكن تصوره بدون منهجية محاسبية مناسبة، والتي يجري تحقيقها واقعياً من خلال تجربة إصدار IFRSs التي يتزايد تبنيها في دول العالم المختلفة (Rahim, 2016: 1).

وتتسم ميزات المحاسبة الرأسمالية على عكس السمات المحاسبية للاقتصادات المخططة بأن ينبغي أن تحتوي على جميع قواعد الاعتراف والتقييم والعرض المطلوبة حتى يعمل أو يتوافق مع الاقتصاد الرأسمالي على أساس أن تلك المميزات تعكس ألحقيقة من خلال المبادئ التي تحكم النظم الاقتصادية ويتم عد المحاسبة كوسيلة لتمثيل الطريقة التي يعمل بها الاقتصاد ومن ثم يجب ألا يغيب عن الاذهان أن هذه الأنظمة الاقتصادية لن تكون ببساطة قادرة على العمل بدون هذه "السمات المحاسبية"، إذ إن أدوات العمل الاقتصادي الحديث هي على وجه التحديد نظامه المحاسبي والمفاهيم التي تقيس حساباتها والتي تجعله ممكنة للمضي قدمًا، وعليه فمن المستحيل تمامًا بناء نظام رأسمالي دون إعطائه نظام محاسبي رأسمالي والذي يخلق الأدوات المعرفية التي توفر وسائل العمل الرأسمالي (Bryer, 2000: 273-327). ويمكن للمرء أن يتساءل عما اذا كانت ظاهرة تقليد أم إصلاح المحاسبة هي ضرورة ناجمة عن الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، ويبرز من وراء هذا السؤال مسألة الروابط بين الأنظمة الاقتصادية والمحاسبية، إذ احتلت المحاسبة مكانًا في منطق الاقتصاديين، وهي في الحقيقة موجودة دائمًا، وهذا يدل على أن المحاسبة مجال لا يبدو أنه بمنأى عن الاضطرابات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وهو الجزء الأكثر أهمية في عملية التحول أو الانتقال، ولهذا السبب يعتقد بأن عملية الانتقال المؤهلة هي إطار عمل مثالي لإعادة زيادة الروابط بين النظام المحاسبي والاقتصادي على أساس أن الانتقال المحاسبي والتحول الاقتصادي متداخلة مع بعضها البعض، فالمحاسبة هي شرط أساسي لكي يعمل نظام اقتصاد السوق من جهة، ويمكن أن تؤدي الإصلاحات الاقتصادية إلى إصلاحات في المحاسبة من جهة أخرى، ومن ثم تعد المحاسبة تجسيد لمستجدات اقتصاد السوق في تحقيق الإصلاحات الاقتصادية (Nhu, 2010: 29-39).

فالنظام الرأسمالي يقوم على اقتصاديات السوق الحر ولا يسمح بتدخل القيود والمحددات السياسية أو العقائد الاجتماعية في التفاعل الطبيعي للقوى الاقتصادية، وهذا ما يتطلب نظاماً محاسبياً أكثر ديناميكية يوفر المعلومات التي تكفل المعرفة التامة لأفراد المجتمع بكل المتغيرات الاقتصادية (ثابت وذنون، 2017: 76). كما إن الموقف المحاسبي تجاه المستخدم قد تغير أيضا من مستخدم وحيد للمعلومات المحاسبية (الدولة) التي كانت مسيطرة على كل شيء إلى مستخدمين عدة من حملة الأسهم والدائنين وغيرهم، وأصبحت الشركات وخصوصا الشركات الكبيرة والضخمة منها تحتاج إلى الدخول في أسواق رأسمالية دولية في سبيل الحصول على الأموال أو لغرض التوسع والاستمرارية، فالمستثمرون الأجانب يطلبون كشوفات مالية معدة وفقا لمعايير عالية الجودة كشرط للدخول في الاستثمار (McGee & Preobragenskaya, 2004: 448-464).

ومن ثم بدأت المحاسبة تتفاعل باستمرار مع الفئات الاقتصادية وآليات اقتصاد السوق، على أساس أن المحاسبة هي الفئة الاقتصادية وعنصر من عناصر آلية اقتصاد السوق له أهمية نظرية

وعملية مهمة، فهو ينبع من هذه الحقيقة بالاستنتاج القائل بضرورة النظر في هيكلها عندما تحدد القوانين الاقتصادية، بمعنى أن تنص القوانين الاقتصادية على المحتوى العلمي للمحاسبة وطبيعتها كفئة اقتصادية ودورها في المجتمع، لكي تتبع محاسبة بدقة وتكامل بما يتوافق مع متطلبات القوانين الاقتصادية، لذلك فأن دورها الأساسي في آلية السوق الاقتصادي قد ساهمت في رفع كفاءتها وزيادتها، فضلا عن دورها في تحسين آلية اقتصاد السوق التي لا يمكن تصورها بدون منهجية محاسبية مناسبة، فإذا كانت المحاسبة بمستوى أقل من تطور علاقات السوق فان عناصرها الأخرى لا تعطي نتائج إيجابية (Rahim, 2016: 1).

وعليه هناك مهمتان رئيستان للتنظيم المحاسبي في أدب اقتصاد السوق (الأنجلو سكسوني)، الأول، هو جهاز ضروري لإصلاح إخفاقات السوق المحتملة، والثاني هي أداة لاتخاذ الخيارات الاجتماعية وضمان تكافؤ الفرص (Cooper & Keim, 1983: 189-205). وعلى الرغم من حقيقة أنهما يبدوان متناقضين إلا أنهما مترابطان بالفعل وكلاهما يتصور نشاطًا تنظيميًا قائمًا على تقييمات المصلحة العامة من حيث الكفاءة والمساواة على التوالي، ففي الواقع يرتبط التخصيص الفعال للموارد ارتباطًا وثيقًا بافتراض أولي للمساواة التي تهدف إلى تحديد أنسب الطرق لنشر المعلومات بين المستخدمين، وتشير أيضًا إلى الحاجة إلى ضمان "تكافؤ الفرص"، وهي حالة يكون فيها جميع الأطراف في السوق يتمتع بالفرص نفسها ويمكنهم الوصول إلى المعلومات نفسها، وهذا ما يساعد في تحسين الكفاءة من خلال تقليل "التكاليف غير المنتجة" التي يتم تكبدها أثناء البحث عن المعلومات، فالعلاقة بين الممارسات المحاسبية والرأسمالية تعني أن المحاسبة تجعل من الممكن الوصول إلى قرارات أكثر عقلانية (Bryer, 2000: 327-381).

ومما سبق يرى الباحثين أن المعلومات المحاسبية قد اكتسبت أهمية قصوى على مر السنين وهي تلعب دورًا حيويًا في المجتمعات، وخصوصا في ظل اتجاهات الاقتصاد العالمي التي تعتمد على نظام مالي قائم على الأسواق المالية، فهي تتأثر بشكل كبير بالمعلومات المحاسبية الموثوقة والتي هي ضرورية لاحتياجات التنمية الاقتصادية، ولنجاح دور تلك المعلومات يتطلب التفاعل بين النظام المحاسبي والاقتصادي من منظور اقتصاد السوق على أساس أن ذلك التفاعل ينبع من علاقة تكاملية وليست علاقة تبعية كما هو في النظام الاقتصادي المخطط الذي يفتقر إلى وجود علاقة سليمة بين النظام المحاسبي والاقتصادي، كما لا يمكن عد النظام المحاسبي متطورا إلا في حالة تكيفه وتوافقه مع التغيرات التي قد تحدث في الاقتصاد والمجتمع. وعليه يمكن القول بأن التفاعل والتوافق الفعال يمكن أن يتحقق بين النظام المحاسبي والنظام الاقتصادي فقط من منظور اقتصاد السوق مما يوفر معلومات محاسبية والتي تساعد في عملية تحسين القرارات الاستثمارية وما يمكن أن يكون له انعكاسات كبيرة على خطط التنمية الاقتصادية.

5. الجانب التطبيقي للدراسة

5-1. مجتمع الدراسة: تتكون من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، والتي بلغت 103 شركة، منها 42 شركة تعمل في قطاع المصارف و2 في قطاع الاتصالات و5 شركات في قطاع التأمين و6 شركات في قطاع الاستثمار المالي و11 شركة في قطاع الخدمات و19 شركة في قطاع الصناعة و10 شركات في قطاع الفنادق والسياحة وثمانية شركات في قطاع الزراعة. **ما عينة الدراسة:** تم اختيار عينة عمدية تتناسب وطبيعة متغيرات الدراسة التي ترتبط بشكل أساسي

بالشركات التي تتبنى IFRSs، والتي تتمثل بالشركات المدرجة في قطاع المصارف، كما تم اختيار عينة أخرى من الشركات العاملة في القطاعات الأخرى غير المتبني لـ IFRSs، لأغراض المقارنة بين المتغيرات في ظل تبني وعدم تبنيIFRSs. وقد تم تحديد حجم العينة المختارة وفقاً للشروط الآتية:

أ. استمرارية تداول أسهم الشركة خلال فترة الدراسة (2017-2021) وعدم توقف تداول أسهمها لكل أو جزء من الفترة لمدة لا تزيد عن 6 شهور.

ب.توافر سلسلة بيانات متكاملة ومتناسقة ومتماثلة وغير منقطعة لكل شركة مختارة.

ج. تماثل شركات العينة في تطبيق المعايير المحاسبية.

وبعد تطبيق الشروط أعلاه على الشركات مجتمع الدراسة، كانت عينة الدراسة موضحة بالجدول رقم (1) الآتي:

جدول (1): عينة الدراسة

نوع العينة	اسم القطاع	عدد الشركات
عينة الشركات المتبني لـ (IFRSs)	المصارف	14
عينة الشركات غير المتبني لـ (IFRSs)	الصناعة	4
	فندقة وسياحة	2
	خدمات	3
	الزراعة	2
	الاستثمار	1
	التامين	1
	الاتصالات	1
مجموع عينة الشركات غير المتبني لـ (IFRSs)		14
المجموع الكلي للعينة		28

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على نشرة سوق العراق للأوراق المالية بتاريخ 8/17/ 2023.

2-5. الأساليب الإحصائية المستخدمة: لاختبار فرضيات التأثير المباشر تم استخدام برامج (Evewas12) عن طريق اختبار (Panel Data) لإظهار علاقات التأثير بين متغيرات الدراسة وبرنامج SPSS لاختبار الفروقات الاحصائية بين متغيرات الدراسة

3-5. قياس المتغيرات واختبار الفرضية

1-3-5. المتغير المستقل- التوافق بين النظام المحاسبي والاقتصادي: إن العلاقة المتبادلة والمتكاملة بين المحاسبة والاقتصاد هي علاقة تبادلية للمنافع ناتجة عن التداخل في الأهداف، إذ إن الاقتصاد هو قضية قرار وتوزيع للموارد المحدودة على البدائل من الاحتياجات المتعددة، فيما تعد المحاسبة قضية دعم ذلك القرار بالمعلومات المالية، ومن ثم فإن توفير أرضية مشتركة من المبادئ والأسس والقواعد بينهما ضروري لتحقيق التوافق. وبما أن المستثمر هو محور اقتصاد السوق ومحركه الرئيس، لذا فأن دور النظام المحاسبي هو توفير المعلومات اللازمة لدعم قرارات المستثمرين بالدرجة الأساس (Marco & Francesco, 2015: 6)، (Tasos, 2018: 39)، كما إن ثقة المستثمر تعد أحد العوامل الرئيسية التي تؤثر على أسعار الأسهم وعمل أسواق الاوراق

المالية، ومن ثم على سلوك اتخاذ القرار لدى المستثمرين (Zhang & Wan, 2022: 4). ومن ثم فأن توفير معلومات مفيدة وشفافة هي من الشروط المسبقة لوجود اقتصاد سوق سليم ولتعزيز ثقة المستثمر (Ionescu, 2015: 5). لذا يؤكد الإطار CF لسنة 2018 أن الهدف الرئيس للتقارير المالية هو توفير المعلومات المالية المفيدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية للمستثمرون الحاليون والمحتملون، والمقرضون والدائنين والأطراف المستفيدة الأخرى (FC, 2018). لذا فأن الدراسة تعتمد كفاءة قرارات الاستثمار كمقياس لمدى تحقق التوافق بين النظام المحاسبي والنظام الاقتصادي. إذ يعد الاستثمار أحد العناصر المهمة في البيئة الاستثمارية، ولا يقتصر مفهوم النمو والاستثمار على معدل نمو الشركة، وإنما يشمل النمو في الاقتصاد بشكل عام (Ai & Kiku, 2016) (Berk et al., 1999: 27). ولقياس كفاءة القرارات الاستثمارية فقد تم اعتماد نموذج الانحراف عن الاستثمار الأمثل لقياس الكفاءة الاستثمارية، والتي يتم قياسها بالقيمة المطلقة لبواقي نموذج الانحدار الذي يعبر عن العلاقة بين الاستثمار الفعلي والاستثمار المتوقع، ويعد هذا النموذج من أكثر النماذج المتداولة في الدراسات ذات الصلة، والذي تم تقديمه من قبل (Biddle et al., 2009) ثم تم تطويره من قبل (Chen et al., 2011)، وكما موضح من خلال المعادلة الآتية:

$$IV_{it} = a + b_1\, NEG_{it-1} + b_2\, \%RevGrowth_{it-1} + b_3\, NEG * \%RevGrowth_{it-1} + E_{it}$$

إذ إن:

IV_{it}: الاستثمار الفعلي للشركة في سنة معينة ويتمثل في مجموع الاستثمارات الجديدة في الأصول الثابتة والاستثمارات طويلة الأجل ونفقات البحوث والتطوير مخصوماً منها مبيعات الأصول الثابتة والاستثمارات طويلة الأجل.

NEG: متغير وهمي يأخذ القيمة 1 في حالة كان النمو في الإيرادات سالباً، وقيمة صفر في حالة كان النمو في الإيرادات موجباً.

$RevGrowth_{I,t}$: يمثل معدل النمو السنوي في المبيعات من خلال المعادلة الآتية:(إيرادات السنة الحالية – إيرادات السنة السابقة)\ إيرادات السنة السابقة

E_{it}: خطأ التقدير العشوائي قيمة البواقي (Residuals) لكل فترة مالية t.

ويعبر الانحراف عن المستوى الأمثل للاستثمار، فكلما انخفضت قيم الخطأ كلما دل ذلك على كفاءة الاستثمار (Biddle et al., 2009). إذ تشير القيم الإيجابية من البواقي على أن الشركة تستثمر بمعدل أعلى مما هو متوقع من نمو المبيعات، ولذا ستفرط في الاستثمار، وفي المقابل تشير البواقي السالبة إلى أن الاستثمار الحقيقي أقل من الاستثمار المتوقع أو المقدر، مما يدل على نقص الاستثمار (Biddle et al., 2009) (Gomariz & Ballesta, 2014).

1. **تقييم وتحليل كفاءة القرارات الاستثمارية في المصارف عينة الدراسة**: تم الوصول إلى القيمة المقدرة لمعامل كفاءة الاستثمار المعبر عنه من خلال بواقي معادلة نموذج كفاءة القرارات الاستثمارية، والذي يعبر عن الانحراف عن المستوى الأمثل للاستثمار، وكانت النتائج في الجدول رقم (2).

جدول (2): القيمة المقدرة لمعامل كفاءة قرارات الاستثمار للمصارف عينة الدراسة

Std. D	Mean	2021	2020	2019	2018	2017	السنة / المصرف
0.0270	0.0282	0.00450	0.00487	0.03025	0.03100	-0.07062	الأهلي العراقي
0.0577	0.1199	-0.08079	-0.17836	-0.04069	0.13739	0.16245	التجاري العراقي
0.0446	0.0486	-0.03383	0.12150	-0.02206	-0.00810	-0.05752	المتحد للاستثمار
0.1097	0.1221	0.14331	0.05354	0.04311	-0.30516	0.06520	الائتمان العراقي
0.0076	0.0247	-0.02768	0.01335	0.02324	0.02521	-0.03412	الاتحاد العراقي
0.0108	0.0194	-0.02266	0.01886	0.00114	0.02840	-0.02574	الاستثمار العراقي
0.0290	0.0341	0.02773	0.02245	-0.00371	0.03513	-0.08160	الاقتصاد للاستثمار
0.0104	0.0200	-0.00925	0.01408	-0.01706	0.03603	-0.02381	الخليج التجاري
0.0075	0.0109	-0.00728	-0.00012	0.01399	0.01315	-0.01975	الشرق الأوسط العراقي
0.0738	0.0789	-0.00110	-0.06764	-0.03987	-0.08862	0.19723	المنصور للاستثمار
0.0462	0.0498	-0.05751	-0.00819	-0.01679	0.12462	-0.04212	الموصل للتنمية
0.0325	0.0628	0.11436	0.04260	-0.04002	-0.04131	-0.07564	بغداد
0.0140	0.0192	-0.03183	0.00320	-0.01608	0.03545	0.00926	سومر التجاري
0.0313	0.0338	-0.01798	-0.04015	0.08456	-0.02319	-0.00324	عبر العراق
		0.04142	0.04207	0.02804	0.06663	0.06202	Mean

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج التحليل باستخدام برنامج EViews 12.

ويتبين من الجدول أعلاه أعلى متوسط كان لمصرف الائتمان العراقي بمتوسط حسابي بلغ (0.12206) وهذا يعني أن لديها وارتفاع مستوى كفاءة القرارات الاستثمارية أكثر من المصارف الاخرى ومن ثم يليه مصرف التجاري العراقي بمتوسط حسابي بلغ (0.1199)، ومن ثم (المنصور للاستثمار، بغداد، الموصل للتنمية، المتحد للاستثمار، الاقتصاد للاستثمار، عبر العراق، الأهلي العراقي، الاتحاد العراقي، الخليج التجاري، الاستثمار العراقي، سومر التجاري، الشرق الأوسط العراقي) على التوالي. ويتبين من الجدول أعلاه أيضا بإن أعلى متوسط من حيث سنوات الدراسة كان من نصيب 2018 بمتوسط حسابي بلغ (0.06663) وإن أدنى متوسط كان لسنة 2019 بمتوسط حسابي بلغ (0.02804) وهذا يعني أن سنة 2018 لديها ارتفاع في مستوى كفاءة القرارات الاستثمارية أكثر من سنوات الاخرى.

2. **تقييم وتحليل كفاءة قرارات الاستثمار في عينة الشركات غير المتبنية (IFRSs)**: تم في هذه الخطوة الوصول إلى القيمة المقدرة لمعامل كفاءة القرارات الاستثمارية من خلال بواقي معادلة الانحدار، وهو يعبر عن الانحراف عن المستوى الأمثل للاستثمار، وكانت النتائج موضحة في الجدول رقم (3).

Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.20.67.2.16

جدول (3): بواقي نموذج كفاءة قرارات الاستثمار للشركات غير المتبنية لـ IFRSs عينة الدراسة

Std. D	Mean	2021	2020	2019	2018	2017	السنة / الشركة
0.07840	0.08967	-0.07369	-0.02445	-0.12604	0.20629	0.01789	المنصور للصناعات الدوائية
0.04639	0.08821	0.15432	0.06621	-0.11770	-0.06085	-0.04198	الخياطة الحديثة
0.18551	0.22101	-0.14723	-0.14133	0.55254	-0.13910	-0.12487	العراقية للسجاد والمفروشات
0.05179	0.05241	-0.00359	-0.03085	-0.09660	0.11836	0.01268	الكندي لإنتاج اللقاحات والأدوية
0.08960	0.14035	0.06614	0.28474	-0.16196	-0.11768	-0.07123	بغداد العراق للنقل العام
0.02276	0.03547	0.03735	-0.00910	-0.06308	-0.01650	0.05132	مدينة ألعاب الكرخ السياحية
0.01824	0.02826	-0.01405	0.01587	-0.05661	0.01817	0.03661	الأمين للاستثمارات العقارية
0.09228	0.13308	-0.10250	-0.22752	0.21631	0.11639	-0.00268	فندق بابل
0.00653	0.02435	0.02565	-0.03173	0.01813	-0.02913	0.01708	فنادق منصور
0.02221	0.03259	0.02205	-0.01252	-0.06896	0.02199	0.03744	العراقية لإنتاج وتسويق اللحوم
0.02672	0.02927	-0.02347	-0.00034	-0.02184	-0.02753	0.07318	العراقية لتسويق المنتجات الزراعية
0.01423	0.02063	0.02266	-0.00705	-0.03880	-0.00572	0.02891	الأمين للاستثمارات المالي
0.01079	0.02045	-0.02672	0.01903	0.03210	-0.02095	0.00346	الخليج للتامين
0.02415	0.06484	0.06309	0.09902	-0.06748	-0.06374	0.03089	آسياسيل للاتصالات
		0.05589	0.06927	0.11701	0.06874	0.03930	Mean

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج التحليل باستخدام برنامج EViews 12.

ويتبين من الجدول أعلاه بإن أعلى متوسط كانت لشركة العراقية للسجاد والمفروشات بمتوسط حسابي بلغ 0.22101، وهذا يعني أن لديها ارتفاع مستوى كفاءة القرارات الاستثمارية أكثر من الشركات الاخرى، ومن ثم يليها بغداد العراق للنقل العام بمتوسط حسابي بلغ 0.14035، ومن ثم (فندق بابل، الخياطة الحديثة، المنصور للصناعات الدوائية، اسياسيل للاتصالات، الكندي لإنتاج اللقاحات والأدوية، مدينة ألعاب الكرخ السياحية، العراقية لإنتاج وتسويق اللحوم، العراقية لتسويق المنتجات الزراعية، الأمين للاستثمارات العقارية، فنادق منصور، الأمين للاستثمارات المالي، الخليج للتامين على التوالي.

ويتبين من الجدول أعلاه أيضا بإن أعلى متوسط من حيث سنوات الدراسة كان من نصيب 2019 بمتوسط حسابي بلغ (0.11701) وإن أدنى متوسط كان لسنة 2017 بمتوسط حسابي بلغ (0.03930) وهذا يعني أن سنة 2019 لديها ارتفاع في مستوى كفاءة القرارات الاستثمارية أكثر من السنوات الأخرى

5-3-2. المتغير التابع - التنمية الاقتصادية: تشير التنمية الاقتصادية إلى التغيرات الكمية والنوعية التي يشهدها الاقتصاد، وتعد الأسواق المالية الكفؤة أحد أبرز تلك التغيرات في النظم الاقتصادية الحرة ولذلك تعد أحد أبرز مؤشرات التنمية الاقتصادية، إذ تؤدي دورا مهما في توفير الأموال اللازمة للبدء بالمشاريع الاستثمارية التي تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة، مما يكون له دورا كبيرا في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، وتعد بمثابة قناة تنتقل عبرها الأموال الفائضة من المدخرين إلى المستثمرين، وأن السوق الكفؤة هي التي تعكس أسعار الأوراق المالية فيها بالكامل كل المعلومات المتاحة بسرعة وبدقة، (دبي ومنيرة، 2021: 123- 140) . ويمكن قياس كفاءة السوق من خلال عدد من المؤشرات الآتية (Chipaumire & Ngirande, 2014,)، (زبدة، 2022):

أ. القيمة السوقية إلى الناتج المحلي الإجمالي (MV/ GDP): تعد القيمة السوقية مؤشرا جيدا لقياس حجم السوق إلى الاقتصاد عند أخذ نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومن ثم تعكس مدى إسهام السوق في الناتج المحلي الإجمالي من خلال قيمتها السوقية، فأن ارتفاع قيمة هذا المؤشر يدل إلى مدى قدرة السوق على تنويع المخاطر وتعبئة المدخرات اللازمة للاستثمار مما يساهم في تحسين معدلات النمو الاقتصادي.

ب. حجم التداول إلى الناتج المحلي الإجمالي(TV/ GDP) : يعد مؤشرا جيدا لقياس سيولة سوق الأوراق المالية عند اخذ نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي. وإن ارتفاع هذا المؤشر يدل على ارتفاع سيولة السوق ونشاط السوق.

ج. معدل الدوران TRN: يشير هذا المعدل إلى عدد مرات تداول الورقة المالية في السنة، وتدل القيمة المرتفعة لمعدل الدوران على انخفاض تكاليف المعاملات، كما تدل على التدفق الحر للمعلومات وسرعة استيعابها من قبل الأسعار في تحقيق الاستقرار والمحافظة على استمرارية السوق وعمقه وهو ما يعكس كفاءة الأسواق المالية. كما يعد أحد معايير المفاضلة بين الأسواق المختلفة بالنسبة للمستثمرين الأجانب التي تحقق معدلات دوران مرتفع مقارنة مع مثيلاتها من الأسواق أو القطاعات الأخرى.

د. معدل عدد العقود المنفذة: تمثل العقود المنفذة الحجم المالي للتداول التي تم خلال السنة، إذ إن قيام المستثمرين بأبرام عقود البيع والشراء للأسهم يعتمد بشكل أساس على كمية ونوعية المعلومات التي يتم الإفصاح عنها ومن ثم فأن ارتفاع معدل العقود تعني بان هناك أقبال من المستثمرين لأبرام عقود من خلال ما يتوفر لهم من معلومات تؤثر على زيادة الأقبال وهو ما يترتب عليه من زيادة التدفقات الاستثمارية في السوق وما له من انعكاسات على كفاءة الأسواق المالية. وسيتم حساب المعدل بقسمة عدد العقود المنفذة على مستوى القطاع إلى أجمالي العقود المنفذة على مستوى السوق ككل للوصول إلى معدل عدد العقود لكل قطاع.

ه. معدل عدد الأسهم المتداولة: تعبر الأسهم المتداولة عن الجزء من الأسهم المدرجة التي يتعامل بها في البيع والشراء في السوق، ويبين مدى التوسع في السوق. وسيتم حساب المعدل بقسمة عدد الأسهم المتداولة على مستوى القطاع إلى أجمالي عدد الأسهم المتداولة على مستوى السوق ككل للوصول إلى معدل عدد الأسهم المتداولة لكل قطاع.

و. معدل عدد الشركات المتداولة: يوضع مدى جاذبية السوق للمستثمرين الجدد، ويبين مدى التوسع في السوق، وسيتم حساب المعدل بقسمة عدد الشركات المتداولة على مستوى القطاع إلى أجمالي عدد الشركات المتداولة على مستوى السوق ككل للوصول إلى معدل عدد الشركات المتداولة لكل قطاع.

ز. معدل عدد الشركات المدرجة: يقصد به عدد الشركات المدرجة في السوق المالي ويستخدم هذا المؤشر للدلالة على حجم السوق. معدل عدد أيام التداول: يشير مؤشر إلى مدى مساهمة كل قطاع في عدد أيام التداول والمساهمة في عمق السوق وسيولته.

ح. معدل صافي الاستثمار الأجنبي إلى الناتج المحلي الإجمالي: تم في هذه الخطوة الحصول على مدى مساهمة كل قطاع في حجم أو رسملة السوق من خلال قسمة صافي الاستثمار الأجنبي إلى الناتج المحلي الإجمالي (MV/ GDP).

ويتضح من الجدول رقم (4) أن المتوسط العام لجميع المؤشرات لقطاع المصارف بلغ (0.0639) وهو اعلى متوسط بين قطاعات السوق، ومن ثم يعد أكثر القطاعات مساهمة في تحسين كفاءة السوق، يليه قطاع الاتصالات بمتوسط عام بلغ (0.0526)، ومن ثم القطاع الزراعي، الاستثمار، الصناعي، التامين، الخدمات، الفنادق والسياحة، بمتوسط عام (0.0485)، (0.0278)، (0.0266)، (0.0143)، (0.0138) (0.0098) على التوالي. كما نجد بإن المتوسط العام لمعدل دوران الأسهم محليا بلغ (0.0989) وهو أعلى متوسط بين مؤشرات الكفاءة، ومن ثم تعد أكثر المؤشرات في تحسين كفاءة السوق، يليها معدل صافي الاستثمار الأجنبي إلى الناتج المحلي الإجمالي بمتوسط (0.000015181).

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 20, No. 67, Part (2): 290-321
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.20.67.2.16

جدول (4): مؤشرات كفاءة السوق بحسب القطاعات وعلى المستوى الكلي بالقيمة المطلقة

القطاع	القيمة السوقية/الناتج المحلي الإجمالي	القيمة الكلية المتداولة/الناتج المحلي الإجمالي	معدل الدوران السهم العجلة	معدل عدد العقود العجلة	معدل عدد الشركات المتداولة العجلة	معدل عدد الأسهم المتداولة العجلة	معدل عدد الشركات المدرجة	معدل عدد أيام التداول	معدل صافي الاستثمار الأجنبي الى الناتج المحلي الإجمالي	معدل قيمة الأسهم المتداولة أجنبيا الى الناتج المحلي الإجمالي:	معدل دوران الأسهم أجنبيا	معدل العقود المنفذة أجنبيا لقطاعات السوق	معدل عدد الأسهم المتداولة أجنبيا لقطاعات السوق	معدل عدد الشركات المتداولة أجنبيا لقطاعات السوق	المتوسط العام
المصارف	0.0293	0.001819	0.079	0.071	0.08	0.1916	0.08	0.03	0.000041296	0.0002079422	0.0178	0.077	0.08	0.1551	0.0639
الصناعي	0.0040	0.000149	0.054	0.062	0.04	0.0054	0.04	0.03	0.000029983	0.0001059490	0.0154	0.066	0.04	0.0144	0.0266
الخدمات	0.0005	0.000036	0.055	0.024	0.02	0.0010	0.02	0.03	0.000003927	0.0000108725	0.0057	0.013	0.02	0.0023	0.0138
الزراعي	0.0033	0.000183	0.248	0.089	0.07	0.0020	0.07	0.15	0.000000051	0.0000004900	0.0010	0.002	0.05	0.0002	0.0485
فنادق وسياحة	0.0017	0.000035	0.022	0.013	0.02	0.0002	0.02	0.03	0.000021175	0.0000084648	0.0001	0.004	0.02	0.0001	0.0098
التامين	0.0001	0.000005	0.086	0.006	0.01	0.0006	0.01	0.02	0.000000513	0.0000017904	0.0381	0.004	0.02	0.0009	0.0143
الاستثمار	0.0001	0.000005	0.240	0.001	0.06	0.0010	0.06	0.01	0.000000002	0.0000000001	0.0067	0.000	0.01	0.0000	0.0278
الاتصالات	0.1236	0.000658	0.006	0.046	0.03	0.0042	0.02	0.13	0.000024500	0.0002950903	0.0004	0.192	0.04	0.1382	0.0526
المتوسط العام	0.0204	0.0004	0.0989	0.039	0.04	0.0258	0.04	0.06	0.000015181	0.0000788249	0.0106	0.045	0.04	0.0389	0.0322

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نشرات هيئة سوق العراق للأوراق المالية، وزارة التخطيط - الجهاز المركزي للأحصاء.

كما إن الجدول رقم (5) مؤشرات كفاءة السوق بحسب القطاعات وعلى المستوى الكلي بالقيمة المطلقة أما عند مناقشة المتوسط العام على مستوى السنوات، نجد إن المتوسط العام لسنة 2021 بلغ (0.022) وهو اعلى متوسط، ومن ثم تعد أكثر السنوات في تحسين كفاءة السوق، تليها سنة 2017 بمتوسط (0.021) ومن ثم سنة 2019،2018 و2020 بمتوسط (0.018)، (0.017) (0.015) على التوالي.

جدول (5): متوسط مؤشرات كفاءة السوق بحسب سنوات

ت	القطاع	2017	2018	2019	2020	2021
1	المصارف	0.082	0.062	0.050	0.048	0.076
2	الصناعي	0.025	0.031	0.027	0.023	0.027
3	الخدمات	0.015	0.010	0.014	0.013	0.017
4	الزراعي	0.011	0.012	0.012	0.006	0.008
5	فنادق وسياحة	0.012	0.010	0.010	0.009	0.008
6	التامين	0.013	0.006	0.014	0.010	0.004
7	الاستثمار	0.006	0.002	0.002	0.002	0.015
8	الاتصالات	0.007	0.007	0.010	0.010	0.019
	المتوسط العام	0.021	0.018	0.017	0.015	0.022

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نشرات هيئة سوق العراق للأوراق المالية وزارة التخطيط - الجهاز المركزي للإحصاء.

5-3-3. قياس العلاقة بين توافق النظام المحاسبي والاقتصادي بالتنمية الاقتصادية: تعبر هذه العلاقة عن علاقة المتغير المستقل متمثلا بالتوافق بين النظام المحاسبي والاقتصادي مقاسا بكفاءة قرارات الاستثمار بالمتغير التابع متمثلا بالتنمية الاقتصادية مقاسا بكفاءة السوق المالي. لذا سيتم اختبار تلك العلاقة من خلال معادلة الانحدار الآتية:

$$ED = B_0 + B_1 * H_{a\&e} + e_t$$

إذ إن:

ED: التنمية الاقتصادية مقاسه بمؤشرات كفاءة السوق.

$H_{a\&e}$: التوافق بين النظام المحاسبي والاقتصادي مقاسا من خلال كفاءة قرارات الاستثمار.

B_0+B_1: معاملات معادلة الانحدار.

e_t: الخطأ العشوائي لمعادلة الانحدار.

7-3-4. اختبار الفرضيات: بعد الانتهاء من قياس المتغيرات المستخدمة في الدراسة التي تم عرضها ومناقشتها في الفقرات أعلاه، ولغرض توفير البيانات بشكل مناسب لاختبار الفرضيات تم ترميز متغيرات الدراسة لغرض إدخالها إلى البرامج الإحصائية المستخدمة وكانت نتائج الاختبار والتحليل كالآتي:

5-3--4-1. فحص جودة البيانات: بغرض توفير الأرضية المناسبة لاختبار الفرضيات تم فحص سلامة البيانات والتأكد من صلاحيتها للاختبار وذلك من خلال التأكد من عدم وجود قيم مفقودة في البيانات واتباعها للتوزيع الطبيعي، فضلاً عن فحص استقراريه سلسلة البيانات عبر الزمن وكالآتي:

1. **المتغير المستقل:** التوافق بين النظام المحاسبي والاقتصادي (كفاءة القرارات الاستثمارية Ha & e:

أ. **قطاع المصارف:** يوضح الشكل (2) التوزيع الطبيعي لبواقي دالة الانحدار كفاءة القرارات الاستثمارية، وتمثل تلك البواقي متغير كفاءة القرارات الاستثمارية، والذي يتضح من خلاله بأن بواقي النموذج تسلك التوزيع الطبيعي بدرجة معقولة من خلال استخدام اختبار (Jarque-Bera). اذ يتضح من معلمات التوزيع الطبيعي بأن القيمة المقدرة لمستوى المعنوية لبيانات هذه السلسلة قد بلغت (0.628) وبمقارنتها بمستوى المعنوي الافتراضية (0.05) نجد كذلك اقتراب معامل الالتواء Skeness من الصفر. وكذلك التفرطح Kurtosis موجبا واقل تشتتا بما يؤيد انتظام الشكل الناقوسي (الجرس) للنموذج وعلى هذا الأساس فان المعلمات الإحصائية للبواقي جيدة واستوفت معيار التوزيع الطبيعي.

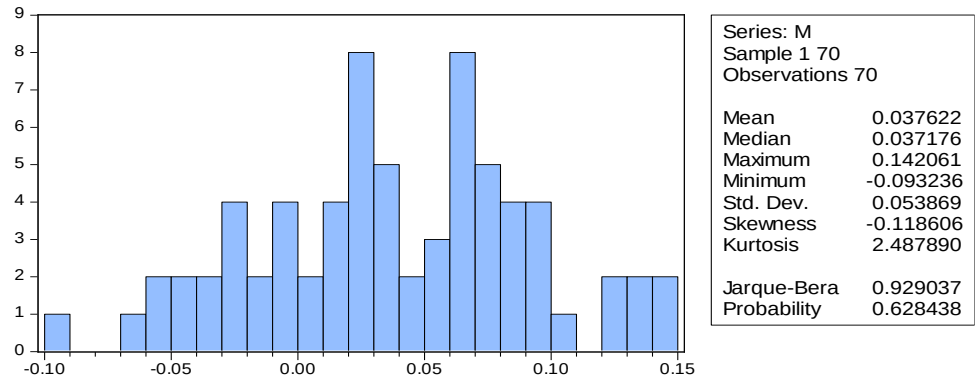

شكل (2): التوزيع الطبيعي لبيانات متغير Ha&e - قطاع المصارف

المصدر: نتائج التحليل باستخدام برنامج Eviews v 12

ب. **الشركات في قطاعات السوق الأخرى:** يوضح الشكل رقم (3) التوزيع الطبيعي لبواقي دالة الانحدار لكفاءة القرارات الاستثمارية. وتمثل تلك البواقي متغير كفاءة القرارات الاستثمارية، والذي يتضح من خلاله بأن بواقي النموذج تسلك التوزيع الطبيعي بدرجة معقولة من خلال استخدام اختبار (Jarque-Bera) ويتضح من معلمات التوزيع الطبيعي بان القيمة المقدرة لمستوى المعنوية لبيانات هذه السلسلة قد بلغت (0.776) وبمقارنتها بمستوى المعنوي الافتراضية (0.05) نجد كذلك اقتراب معامل الالتواء Skeness من الصفر. وكذلك التفرطح Kurtosis موجبا واقل تشتتا بما يؤيد انتظام الشكل الناقوسي (الجرس) للنموذج وعلى هذا الأساس فأن المعلمات الإحصائية للبواقي جيدة واستوفت معيار التوزيع الطبيعي.

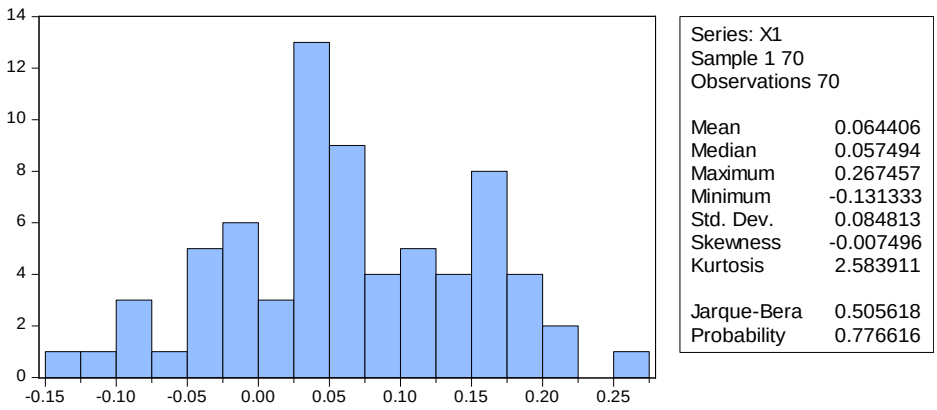

شكل (3): التوزيع الطبيعي لبيانات متغير Ha&e - قطاعات اخرى

المصدر: نتائج التحليل باستخدام برنامج Eviews v 12.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 20, No. 67, Part (2): 290-321
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.20.67.2.16

2. المتغير التابع: التنمية الاقتصادية- كفاءة السوق المالي ED

أ. **قطاع المصارف:** يوضح الشكل رقم (4) التوزيع الطبيعي لمؤشرات كفاءة السوق والذي يوضح بأن البيانات تسلك التوزيع الطبيعي بدرجة معقولة من خلال استخدام اختبار (Jarque-Bera)، ويتضح من معلمات التوزيع الطبيعي بأن القيمة المقدرة لمستوى المعنوية لبيانات هذه السلسلة قد بلغت (0.927) وبمقارنتها بمستوى المعنوي الافتراضية (0.05) نجد كذلك اقتراب معامل الالتواء Skeness من الصفر. وكذلك التفرطح Kurtosis موجبا واقل تشتتا بما يؤيد انتظام الشكل الناقوسي (الجرس) للنموذج، وعلى هذا الأساس فأن المعلمات الإحصائية للبيانات جيدة واستوفت معيار التوزيع الطبيعي.

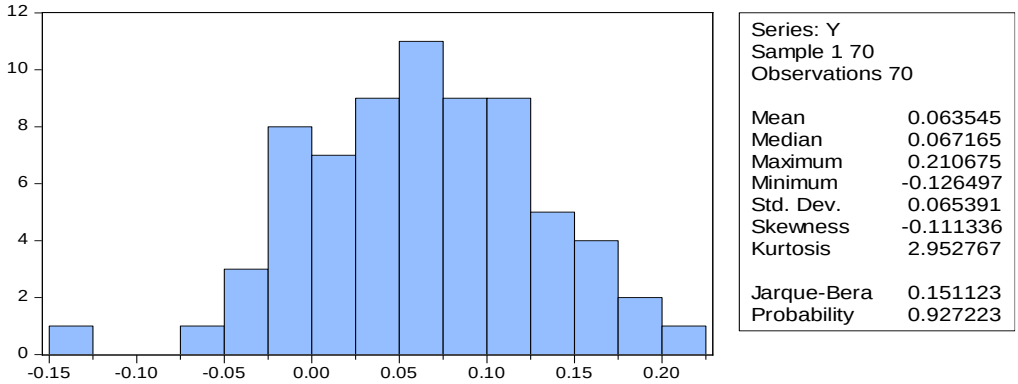

شكل (4): التوزيع الطبيعي لبيانات لمتغير -ED قطاع المصارف

المصدر: نتائج التحليل باستخدام برنامج Eviews v 12.

ب.**الشركات في القطاعات الأخرى للسوق:** يوضح الشكل رقم (5) التوزيع الطبيعي لمؤشرات كفاءة السوق والذي يبين بأن البيانات تسلك التوزيع الطبيعي بدرجة معقولة من خلال استخدام اختبار (Jarque-Bera) إذ يتضح من معلمات التوزيع الطبيعي بأن القيمة المقدرة لمستوى المعنوية لبيانات هذه السلسلة قد بلغت (0.628) وبمقارنتها بمستوى المعنوية الافتراضي (0.05) نجد كذلك اقتراب معامل الالتواء Skeness من الصفر. وكذلك التفرطح Kurtosis موجبا وأقل تشتتا بما يؤيد انتظام الشكل الناقوسي (الجرس) للنموذج وعلى هذا الأساس فأن المعلمات الإحصائية للبيانات جيدة واستوفت معيار التوزيع الطبيعي.

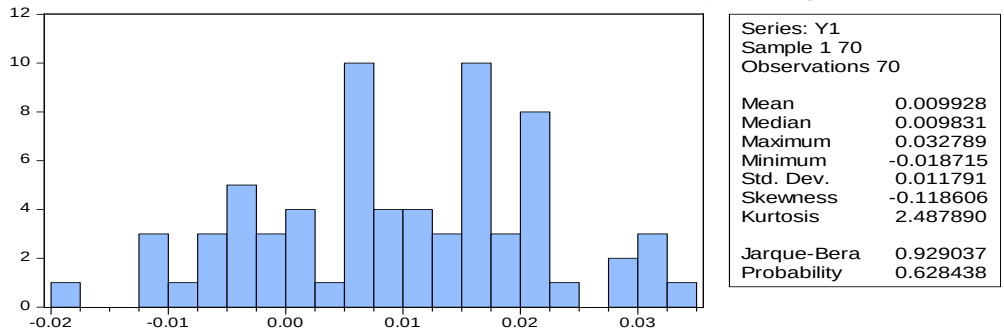

شكل (5): التوزيع الطبيعي لبيانات لمتغير - EDقطاعات أخرى

المصدر: نتائج التحليل باستخدام برنامج Eviews v 12

5-3-4-2. اختبار استقرار السلاسل (جذر الوحدة): تم التأكد من استقراريه السلسلة الزمنية لبيانات المتغيرات لاختبار جذر الوحدة وقبول الفرضية، أو بمعنى آخر التأكد من أنّ التغير في الزمن لا يحدث تغيراً في شكل التوزيع للسلسلة الزمنية، وكانت نتائج الاختبار كما في الجدول رقم (6) الآتي:

جدول (6): اختبارات جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة

المتغير	القيمة المقدرة	القيمة الحرجة t عند مستوى المعنوي			السلسلة مستقرة	الاحتمالية
	t	%1	%5	%10	عند	المقدرة
Ha&e – قطاع المصارف	8.415000-	3.528515-	2.904198-	2.589562-	المستوى والثابت	0.0000
Ha&e – قطاعات أخرى	7.729730-	3.530030-	2.904848-	2.589907-	المستوى والثابت	0.0000
ED - قطاع المصارف	8.133068-	3.528515-	2.904198-	2.589562-	المستوى والثابت	0.0000
ED -قطاعات أخرى	8.415000-	3.528515-	2.904198-	2.589562-	المستوى والثابت	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج التحليل باستخدام برنامج Eviews v 12.

ويتبين من خلال الجدول الآتي:

1. سلسلة بيانات Ha & e – قطاع المصارف: يستدل من نتائج جذر الوحدة لهذه السلسلة إنها كانت مستقرة في خيارات الفروق، اذ جاء هذا الاستدلال مبنيا على القيمة المقدرة (t) لمعيار ديكي فولر الموسع والتي وصلت إلى (-8.415000) والتي جاءت بمستوى أكبر من القيم الحرجة لهذه المعلمة والبالغة (-3.528515)، (-2.904198)، (-2.589562) وضمن مستويات المعنوية (1%)، (5%)، (10%) على التوالي، وإن قيمة الاحتمالية المرفقة للاختبارات عند هذا المستوى كانت (0.000) والتي جاءت أقل من المعنوية الافتراضية (0.05) وتدعم هذه النتائج بأن سلسلة Ha & e – قطاع المصارف كانت مستقرة في الأجل القصير لكونها لا تتضمن جذر وحدة.
2. سلسلة بيانات Ha & e – القطاعات الأخرى: يستدل من نتائج جذر الوحدة لهذه السلسلة إنها كانت مستقرة في خيارات الفروق، إذ جاء هذا الاستدلال مبنيا على القيمة المقدرة (t) لمعيار ديكي فولر الموسع والتي وصلت الى (-7.729730) والتي جاءت بمستوى أكبر من القيم الحرجة لهذه المعلمة والبالغة (-3.528515)، (-2.904848)، (-2.589907) وضمن مستويات المعنوية (1%)، (5%)، (10%) على التوالي، وإن قيمة الاحتمالية المرفقة للاختبارات عند هذا المستوى كانت (0.000) والتي جاءت اقل من المعنوية الافتراضية (0.05) وتدعم هذه النتائج بأن سلسلة Ha & e – القطاعات الأخرى وجدت إنها مستقرة في الأجل القصير لكونها لا تتضمن جذر وحدة.
3. سلسلة بيانات ED – قطاع المصارف: يستدل من نتائج جذر الوحدة لهذه السلسلة إنها كانت مستقرة في خيارات الفروق، اذ جاء هذا الاستدلال مبنيا على القيمة المقدرة (t) لمعيار ديكي فولر الموسع والتي وصلت الى (-8.133068) والتي جاءت بمستوى أكبر من القيم الحرجة لهذه المعلمة والبالغة (-3.528515)، (-2.904198)، (-2.589562) وضمن مستويات المعنوية (1%)، (5%)، (10%) على التوالي، هذا وإن قيمة الاحتمالية المرافقة للاختبارات كانت (0.000) والتي جاءت أقل من مستوى المعنوية الافتراضي (0.05). وهذه النتائج تؤكد أن سلسلة ED – قطاع المصارف وجدت إنها مستقرة في الأجل القصير لكونها لا تتضمن جذر وحدة.
4. سلسلة بيانات ED – القطاعات الأخرى: يستدل من نتائج جذر الوحدة لهذه السلسلة إنها كانت مستقرة في خيارات الفروق، إذ جاء هذا الاستدلال مبنيا على القيمة المقدرة (t) لمعيار ديكي فولر الموسع والتي وصلت الى (-8.415000) والتي جاءت بمستوى أكبر من القيم الحرجة لهذه المعلمة والبالغة (-3.528515)، (-2.904198)، (-2.589562) وضمن مستويات المعنوية (1%)، (5%)، (10%) على التوالي، هذا وإن قيمة الاحتمالية للاختبارات كانت (0.000) والتي جاءت أقل من مستوى المعنوية الافتراضي (0.05). وهذه النتائج تؤكد أن سلسلة ED – القطاعات الأخرى بأنها مستقرة في الأجل القصير لكونها لا تتضمن جذر وحدة.

5-3-5. اختبار فرضيات الدراسة

1. **اختبار فرضية الدراسة الرئيسة الأولى**: يتبين من النتائج المعروضة في الجدول رقم (7) بأن المتغير المستقل التوافق بين النظام المحاسبي والاقتصادي (Ha & e) له تأثير معنوي في المتغير التابع التنمية الاقتصادية (ED)، وبمعامل تحديد (R_2) بلغت (80%) وبمستوى معنوية محسوبة بلغت (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية الافتراضي للدراسة والبالغ (0.05). وهذا يشير إلى أن التوافق بين النظام المحاسبي والاقتصادي يفسر ما نسبته (80%) من التغير في متغير التنمية الاقتصادية (ED) والنسبة المتبقية تعود لعوامل أخرى غير مذكورة في نموذج الدراسة، كما يبين الجدول رقم (7) بأن قيمة معامل التأثير (coefficient) بلغت (-0.15) وهي سالبة، اي أن التغير في المتغير المستقل بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى تغير في المتغير المعتمد بمقدار (-0.15) باتجاه معاكس، وهذا ما أكدته قيمة (f) المحسوبة والبالغة (15.8) وبمعنوية إحصائية بلغت (0.000) وبدرجة حرية (1، 68). مما يؤكد معنوية التأثير للمتغير المستقل (التوافق بين النظام المحاسبي والاقتصادي) في المتغير المعتمد (التنمية الاقتصادية) وعلى مستوى جميع القطاعات (المبنية وغير المبنية IFRSs). وفي ظل هذه النتائج يكون قد تم توفير الدليل التطبيقي على قبول فرضية الدراسة الرئيسية الاولى من فروض الدراسة والتي تنص على: " هناك علاقة وتأثير ذو دلالة إحصائية للتوافق بين النظام الاقتصادي والمحاسبي في التنمية الاقتصادية في البيئة العراقية.

جدول (7) نتائج تأثير متغير Ha & e في ED على مستوى جميع القطاعات

Dependent Variable: ED				
Method: Panel Least Squares				
Sample: 2017 2021				
Periods included: 5				
Cross-sections included: 14				
Total panel (balanced) observations: 70				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
Ha&e	-0.153092	0.054521	-0.973781	0.0344
C	0.041168	0.003758	10.95414	0.0000
	Effects Specification			
Cross-section fixed (dummy variables)				
Root MSE	0.014386	R-squared		0.801713
Mean dependent var	0.038033	Adjusted R-squared		0.751240
S.D. dependent var	0.032540	S.E. of regression		0.016230
Akaike info criterion	-5.216554	Sum squared resid		0.014487
Schwarz criterion	-4.734733	Log likelihood		197.5794
Hannan-Quinn criter.	-5.025169	F-statistic		15.88401
Durbin-Watson stat	1.836123	Prob(F-statistic)		0.000000

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي بالاعتماد على مخرجات Eviews12.

فيما تبين المحاور الأتية اختبار الفرضيات الفرعية للفرضية الرئيسة الثانية وكالآتي:

أ. **اختبار الفرضية الفرعية الأولى**: يتبين من النتائج المعروضة في الجدول رقم (8) إلى أن المتغير المستقل التوافق بين النظام المحاسبي والاقتصادي (Ha & e) له تأثير معنوي في المتغير التابع التنمية الاقتصادية (ED) على مستوى قطاع المصارف، وبمعامل تحديد (R_2) بلغ (79%) وبمستوى معنوية محسوبة (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية الافتراضي للدراسة والبالغ (0.05). وهذا يشير إلى أن التوافق بين النظام المحاسبي والاقتصادي من قبل المصارف يفسر ما نسبته (79%) من التغير في التنمية الاقتصادية لقطاع المصارف والنسبة المتبقية تعود لعوامل أخرى غير مذكورة في نموذج الدراسة. ويبين الجدول رقم (8) إلى أن قيمة معامل التأثير (coefficient) قد بلغ (0.0211) بقيمة موجبة، أي أن التغير في المتغير المستقل بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى التغير في المتغير المعتمد بمقدار (0.0211) بالاتجاه نفسه، وهذا ما أكدته قيمة (F) المحسوبة والبالغة (14.8) وبمستوى معنوية إحصائية بلغت (0.000) وبدرجة حرية (1، 68)، مما يؤكد معنوية التأثير للمتغير المستقل (التوافق بين النظام المحاسبي والاقتصادي) في المتغير المعتمد (التنمية الاقتصادية) لقطاع المصارف في العراق. وفي ظل هذه النتائج يكون قد تم توفير الدليل التطبيقي على قبول الفرضية الفرعية الأولى من فرضية الدراسة الرئيسة الثانية والتي تنص على: " هناك علاقة وتأثير ذو دلالة إحصائية للتوافق بين النظام الاقتصادي والمحاسبي في التنمية الاقتصادية على مستوى القطاع المصرفي في سوق العراق للأوراق المالية.

جدول (8): تأثير متغير Ha & e في ED على مستوى قطاع المصارف

Dependent Variable: ED				
Method: Panel Least Squares				
Sample: 2017 2021				
Periods included: 5				
Cross-sections included: 14				
Total panel (balanced) observations: 70				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
Ha&e	0.021168	0.093417	0.226600	0.0216
C	0.064928	0.005885	11.03274	0.0000
	Effects Specification			
Cross-section fixed (dummy variables)				
Root MSE	0.028239	R-squared		0.790632
Mean dependent var	0.063911	Adjusted R-squared		0.737338
S.D. dependent var	0.062162	S.E. of regression		0.031858
Akaike info criterion	-3.867620	Sum squared resid		0.055823
Schwarz criterion	-3.385800	Log likelihood		150.3667
Hannan-Quinn criter.	-3.676235	F-statistic		14.83539
Durbin-Watson stat	1.759890	Prob(F-statistic)		0.000000

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي بالاعتماد على مخرجات Eviews12.

2. **اختبار الفرضية الفرعية الثانية**: يتبين من النتائج المعروضة في الجدول رقم (9) إلى أن المتغير المستقل التوافق بين النظام المحاسبي والاقتصادي (Ha & e) له تأثير معنوي في المتغير التابع

التنمية الاقتصادية (ED) على مستوى القطاعات الأخرى، وبمعامل تحديد (R_2) بلغ (21%) وبمستوى معنوية محسوبة (0.007) وهي أقل من مستوى المعنوية الافتراضي للدراسة والبالغ (0.05)، وهذا يشير إلى أن التوافق بين النظام المحاسبي والاقتصادي يفسر ما نسبته (21%) من التغير في التنمية الاقتصادية في القطاعات الأخرى والنسبة المتبقية تعود لعوامل أخرى غير مذكورة في نموذج الدراسة. كما يبين الجدول رقم (9) بأن قيمة معامل التأثير (coefficient) بلغت قيمته (-0.066) سالبة، أي أن التغير في المتغير المستقل بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى التغير في المتغير المعتمد بمقدار (-0.066) باتجاه معاكس، وهذا ما أكدته قيمة (F) المحسوبة والبالغة (3.4) وبمعنوية إحصائية بلغت (0.000) وبدرجة حرية (1، 68)، وهو ما يؤكد معنوية التأثير للمتغير المستقل (التوافق بين النظام المحاسبي والاقتصادي) في المتغير المعتمد (التنمية الاقتصادية) للقطاعات الأخرى للسوق. وفي ظل هذه النتائج يتم قبول الفرضية الفرعية الثانية من فرضية الدراسة الرئيسة الثانية والتي تنص على: " هناك علاقة وتأثير ذو دلالة إحصائية للتوافق بين النظام الاقتصادي والمحاسبي في التنمية الاقتصادية على مستوى القطاعات الأخرى لسوق العراق للأوراق المالية.

جدول (9): تأثير متغير Ha & e في ED على مستوى القطاعات الأخرى

Dependent Variable: ED				
Method: Panel Least Squares				
Sample: 2017 2021				
Periods included: 5				
Cross-sections included: 14				
Total panel (balanced) observations: 70				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
Ha & e	-0.066607	0.016366	-4.069790	0.0001
C	0.007489	0.001733	4.320868	0.0001
	Effects Specification			
Period fixed (dummy variables)				
Root MSE	0.010399	R-squared		0.214153
Mean dependent var	0.012154	Adjusted R-squared		0.152759
S.D. dependent var	0.011816	S.E. of regression		0.010876
Akaike info criterion	-6.122720	Sum squared resid		0.007570
Schwarz criterion	-5.929991	Log likelihood		220.2952
Hannan-Quinn criter.	-6.046166	F-statistic		3.488156
Durbin-Watson stat	0.397719	Prob(F-statistic)		0.007518

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي بالاعتماد على مخرجات Eviews12

اختبار فرضية الدراسة الرئيسية الثانية: يتبين من خلال النتائج المعروضة في الجدول رقم (10) إلى أن هناك فروق إحصائية معنوية لمتغير التوافق بين النظام الاقتصادي والمحاسبي في ظل تبني وعدم تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية IFRS، إذ إن نموذج كفاءة القرارات الاستثمارية وفقا لعينة

المصارف المتبنية لـ IFRS كان بمعامل تحديد (R^2) بلغت (53%)، بمعنى أن نموذج كفاءة القرارات الاستثمارية في عينة قطاع المصارف لها قدرة تفسيرية لدالة الانحدار بنسبة حوالي (53%) والمتبقي يعود لعوامل أخرى غير مذكورة في نموذج الدراسة، فيما بلغت قيمة F (2.55) وبقيمة احتمالية (0.006) في حين إن نموذج كفاءة القرارات الاستثمارية وفقا لعينة القطاعات الأخرى غير المتبنية لـ IFRS كان بمعامل تحديد (R^2) بلغ (3%) بمعنى أن نموذج كفاءة القرارات في عينة قطاع المصارف لها قدرة تفسيرية لدالة الانحدار بنسبة حوالي (3%) والمتبقي يعود لعوامل أخرى غير مذكورة في نموذج الدراسة، فيما كانت قيمة F المحسوبة بلغت (0.58) بمستوى احتمالية (0.628). وفي ضل النتائج أعلاه يكون قد تم توفر الدليل التطبيقي على قبول الفرضية الرئيسة الثانية من فروض الدراسة والتي تنص على: " هناك فروق دالة إحصائيا بين التوافق بين النظام الاقتصادي والمحاسبي في ظل تبني وعدم تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية.

جدول (10): القدرة التفسيرية بين عينة المصارف والقطاعات الأخرى في نموذج كفاءة القرارات الاستثمارية

البيان	تبني IFRS	عدم تبني IFRS
R-squared	0.53	0.03
F-statistic	2.55	0.58
Prob(F-statistic)	0.006	0.628

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي بالاعتماد على مخرجات Eviews12.

3. **أختبار فرضية الدراسة الرئيسية الثالثة:** يتبين من خلال نتائج اختبار (t) لعينتين مستقلتين (Independent Two Sample T Test) وكما موضحة في الجدول رقم (11) والخاصة بتحليل الفروق، إذ تبين وجود فروق في كفاءة السوق (التنمية الاقتصادية) بين المصارف والقطاعات الأخرى وذلك استناداً لقيمة المعنوية المقدرة والتي بلغت (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية الافتراضي للدراسة (0.05)، مما يؤكد وجود الفروق قيمة (t) المقدرة والتي بلغت (6.844) والتي كانت أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (1.656) وبدرجة حرية (138)، ولمعرفة الأفضلية في كفاءة السوق بين المصارف والقطاعات الأخرى يتم الرجوع إلى قيم الأوساط الحسابية، إذ تبين أن الوسط الحسابي للمصارف بلغ (0.0639) وهو أكبر من الوسط الحسابي للقطاعات الأخرى والبالغ (0.0122)، مما يدل على أن كفاءة السوق في المصارف كانت أفضل من كفاءة السوق في القطاعات الأخرى. وتؤكد هذه النتائج أعلاه على قبول الفرضية الرئيسة الثالثة من فروض الدراسة والتي تنص على: "هناك فروق دالة إحصائيا بين التنمية الاقتصادية في ظل تبني وعدم تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية".

جدول (11): الفروقات الإحصائية في التنمية الاقتصادية بين قطاع المصارف والقطاعات الأخرى

كفاءة السوق	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t المقدرة	قيمة T الجدولية	قيمة المعنوية المقدرة
المصارف	.063911	.0621622	6.844	1.656	0.000
القطاعات الأخرى	.012154	.0118158			

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي بالاعتماد على مخرجات SPSS.

6. الاستنتاجات والتوصيات

6-1. استنتاجات الجانب النظري يتناول المحور عرض أبرز الاستنتاجات التي تم التوصل لها في ضوء نتائج التأطير النظري لمتغيرات البحث والعلاقة بين تلك المتغيرات وكالآتي:

1. إن اعطاء مفاهيم واضحة لكل من المحاسبة في النظام الاقتصادي الجزئي والكلي والمختلط، يتطلب وجود نظام محاسبي ملائم تتناسب مفاهيمه مع نظائره في الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي وحتى المختلط، على أساس أن نوع النظام الاقتصادي ودرجة تطوره في أي دولة هو الذي يحدد إلى مدى كبير نوع ومستوى تعقيد نظامها المحاسبي.
2. هناك العديد من المشاكل الدولية التي تواجه الدول عند تحولها من النظام الاقتصادي الموجه إلى نظام اقتصاد السوق، ومن هذه المشاكل التضخم المالي، ظهور الاستثمارات الأجنبية، أسعار التحويل، ترجمة العملات الصعبة، الاندماج والتوحيد وغيرها من المشاكل التي لابد أن يتم أخذها بنظر الاعتبار.
3. إن تحقيق التنمية في مختلف المجالات (اقتصادية، سياسية، اجتماعية، ثقافية) ترتكز على مجموعة من الشروط، وإن اقتصاد السوق واحد منها، أي إن دفع عجلة النمو تحتاج إلى معايير أخرى يجب توافرها كوجود بنية تحتية متينة، فضلا عن أموال ضخمة وإطارات مؤهلة.
4. ان النظام المحاسبي يلعب دورًا حيويًا في دعم عملية التنمية الاقتصادية من خلال مساهمة المعلومات المالية بدور هام وفعال في عملية اتخاذ وترشيد القرارات الاقتصادية وتحقيق أكبر قدر من الرفاهية الاقتصادية.
5. لنجاح دور المعلومات المالية في عملية التنمية الاقتصادية فأنه يتطلب التفاعل بين النظام المحاسبي والاقتصادي من منظور اقتصاد السوق على أساس أن ذلك التفاعل ينبع من علاقة تكاملية وليست علاقة تبعية كما هو في النظام الاقتصادي المخطط الذي يفتقر إلى وجود علاقة سليمة بين النظام الاقتصادي والمحاسبي.
6. إن التفاعل والتوافق الفعال يمكن أن يتحقق بين النظام المحاسبي والنظام الاقتصادي فقط من منظور اقتصاد السوق وهو ما يمكن أن يكون له انعكاسات كبيرة على خطط التنمية الاقتصاد

6-2. استنتاجات الدراسة التطبيقية: يتناول المحور عرض أبرز الاستنتاجات التي تم التوصل لها في ضوء نتائج تقييم متغيرات الدراسة واختبار الفرضيات وكالآتي:

1. تؤكد نتائج الدراسة التطبيقية على وجود علاقة وتأثير وباتجاه عكسي للتوافق بين النظام الاقتصادي والمحاسبي في التنمية الاقتصادية على مستوى جميع القطاعات في البيئة العراقية.
2. تدعم نتائج الدراسة التطبيقية وجود علاقة وتأثير إيجابي وقوي للتوافق بين النظام الاقتصادي والمحاسبي في التنمية الاقتصادية على مستوى القطاع المصرفي لسوق العراق للأوراق المالية بمعامل تحديد (R2) بلغ (79%).
3. تدعم نتائج الدراسة التطبيقية وجود علاقة وتأثير ضعيف وعكسي للتوافق بين النظام الاقتصادي والمحاسبي في التنمية الاقتصادية على مستوى القطاعات الأخرى لسوق العراق للأوراق المالية بمعامل تحديد (R2) بلغ (21%) وهو مستوى ضعيف.
4. هناك فروق دالة إحصائيا بين التوافق بين النظام الاقتصادي والمحاسبي في ظل تبني وعدم تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية، إذ إن نموذج كفاءة القرارات وفقا لعينة المصارف المتبني لـ IFRSs كان بمعامل تحديد (R2) بلغ (53%)، بمعنى أن نموذج كفاءة القرارات في عينة قطاع المصارف

له قدرة تفسيرية لدالة الانحدار حوالي (53%) من متغيرات النموذج وهي أعلى من معامل التحديد (R2) للقطاعات الأخرى والتي بلغت (3%).

5. هناك فروق دالة إحصائيا بين التنمية الاقتصادية إذ إن كفاءة السوق في المصارف كانت أفضل من كفاءة السوق في القطاعات الأخرى.
6. هناك دور إيجابي وبالغ الأهمية لقطاع المصارف في رفع معدلات الناتج المحلي وذلك من خلال الآتي:

أ. إن الوسط الحسابي لمعدل القيم السوقية (الرسملة) إلى الناتج المحلي الإجمالي لقطاع المصارف وهو اعلى متوسط بين قطاعات السوق كافة، ومن ثم يعد قطاع المصارف من أكثر القطاعات مساهمة في زيادة حجم أو رسملة السوق وكفاءتها وتحسين معدلات النمو.

ب. إن أعلى متوسط لمعدل حجم التداول إلى الناتج المحلي الإجمالي كان لقطاع المصارف من ثم يعد من أكثر القطاعات مساهمة في سيولة السوق ومن ثم رفع كفاءة السوق.

7. إن المتوسط العام لجميع المؤشرات لقطاع المصارف وهو أعلى متوسط بين قطاعات السوق، ومن ثم يعد من أكثر القطاعات مساهمة في تحسين كفاءة السوق، يليه قطاع الاتصالات، ومن ثم القطاع الزراعي، الاستثمار، الصناعي، التامين، الخدمات، الفنادق والسياحة على التوالي.

3-6. التوصيات: يتناول المحور عرض أبرز التوصيات البحثية في ضوء ما توصلت له الدراسة من استنتاجات نظرية وتطبيقية وهي كالآتي:

1. ضرورة قيام هيئة الأوراق المالية العراقية بدورها في زيادة نسبة مساهمة سوق العراق للأوراق المالية في النشاط الاقتصادي من خلال تشجيع الاستثمارات المالية لدخول السوق العراقي، من خلال تفعيل القوانين والأنظمة المحفزة لتطوير الاستثمارات وتوفير مناخ استثماري ومن ثم زيادة مساهمته في النشاط الاقتصادي.
2. العمل على إعادة هيكلة البنى الاقتصادية والصناعية والمالية والتجارية للدولة لإزالة التشوهات في ظل محاولات التحول نحو اقتصاد السوق التي تعد تطبيقات IFRSs أحد أدواته المهمة.
3. ضرورة معالجة القصور في مجال نقص المعلومات والإفصاح المالي لزيادة كفاءة السوق المالي وذلك من خلال ضرورة إلزام الشركات بنشر بيانات فصلية ودورية كاملة.
4. العمل على المساهمة في زيادة الوعي لمستخدمي المعلومات المالية بأهمية استخدام تلك المعلومات في عملية التنمية الاقتصادية.

المصادر

اولاً. المصادر العربية:

1. النشرة الرسمية لهيئة سوق العراق للأوراق المالية للفترة (2017 - 2021).
2. دليل الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية القوائم المالية للشركات عينة الدراسة للفترة من (2017 - 2021).
3. سوق العراق للأوراق المالية، التقرير السنوي لعام (2017 -2021).
4. وزارة التخطيط -الجهاز المركزي للأحصاء.
5. احمد، أياد عبد الموجود، (1982)، العلاقة بين المحاسبة والنمو الاقتصادي، مجلة الإدارة العامة، العدد 32، المملكة العربية السعودية

6. أدم، أحمد يوسف، ومنصور، مصطفى احمد حمد، والتوم، حسب الرسول يوسف، وعبدالله، نزار عمر، (2015)، دور التعليم المحاسبي في التنمية الاقتصادية في السودان، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 16، العدد 2، السودان
7. دبي، منيرة، وبو عبد الله، علي، (2021)، أثر مؤشرات تطور سوق الأوراق المالية على النمو الاقتصادي - دراسة حالة السعودية (1992-2019)، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، المجلد (06) العدد.(2)
8. زبدة، خالد حسن، (2021)، اثر مؤشرات السوق المالي على النمو الاقتصادي دراسة تطبيقه على بورصة فلسطين، مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإدارية والاقتصادية الجامعة، المجلد 7، العدد 17.
9. شاهين، عبد الحليم، (2021)، التطور التاريخي لنظريات النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي، سلسلة الدراسات التنموية، العدد 73، المعهد العربي للتخطيط.
10. شريعة، بوبكر فرج، (2016)، الدور الحالي لنظم المعلومات المحاسبية في خدمة التنمية في ليبيا، مجلة البحوث المالية والاقتصادية، العدد الأول، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي، ليبيا.
11. القريشي، محمد صالح تركي، (2010)، علم الاقتصاد التنمية، دار الثراء للنشر والتوزيع، الأردن.
12. مرعي، عبد الحي، (1987)، أصول المحاسبة المالية، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية.
13. المعموري، عامر عمران، ال طعمة، حيدر حسين، (2014)، التحول الاقتصادي في العراق: المسوغات والكلف، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد الثالث، العدد العاشر، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.
14. المعيني، سعد سلمان عواد، (2007)، المداخل الاقتصادية لنظرية المحاسبة ودورها في صياغة نموذج توافقي بين المحاسبة الجزئية والمحاسبة الكلية، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق.
15. المهداوي، بتول محمد نوري،) 2007)، أثر التحول إلى اقتصاد السوق في المحاسبة / دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه، جامعة المستنصرية.
16. نجم، أسماء سهيل، (2008)، المعايير المحاسبي في تعزيز كفاءة سوق المال: دراسة ميدانية التفعيل المسار المحاسبي في العراق، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق.
17. النقيب، كمال عبد العزيز، (2004)، مقدمة في نظرية المحاسبة، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، عمان.

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Ai, H., Kiku, D., (2016), Volatility risks and growth options. Management Science, 62(3).
2. Belkaoui, Ahmed Riahi and Jones, Stewart, (2002), Accounting Theory. Nelson. Thomson Learning. Ed 2.
3. Biddle, G. C., Hilary, G., Verdi, R. S., (2009), How does financial reporting quality relate to investment efficiency? Journal of accounting and economics.
4. Bockman, J., Fischer, A., Woodruff, D., (2016), Socialist Accounting" by Karl Polanyi: with preface "Socialism and the embedded economy. Theory and Society, 45.

5. Boulding, K. E., (1962), Economics and accounting: the uncongenial twins. In Studies in Accounting Theory. Homewood, Lllinois, Richard D. Irwin, Inc.
6. Bryer, R.A., (2000), The history of accounting and the transition to capitalism iEngland. Part two: evidence ،Accounting, Organizations and Society, Warwick Business School, University of Warwick, Coventry CV4 7AL, UK.
7. Burchell, S., Clubb, C., Hopwood, A., Hughes, J., Nahapiet, J., (1980), The roles of accounting in organizations and society. Accounting, organizations and society, 5(1).
8. Carruthers, B. G., Espeland, W. N. (1991). Accounting for rationality: Double-entry bookkeeping and the rhetoric of economic rationality. American journal of sociology, 97(1).
9. Chen, F., Hope, O. K., Li, Q., Wang, X., (2011), Financial reporting quality and investment efficiency of private firms in emerging markets. The accounting review, 86(4).
10. Chiapello, E., (2007), Accounting and the birth of the notion of capitalism. Critical Perspectives on Accounting, 18(3).
11. Chipaumire, G., Ngirande, H. (2014). How stock market liquidity impact economic growth in South Africa. Journal of Economics, 5.(2)
12. Choi, Frederick D.S., Frost, Carol Ann & Meek, Gary K., (2002), In International Accounting. Prentice-Hall. fourth edition.
13. Cooper, K., Keim, G. D., (1983), The economic rationale for the nature and extent of corporate financial disclosure regulation: A critical assessment. Journal of Accounting and Public Policy, 2(3).
14. Dye, R. A. (1990). Mandatory versus voluntary disclosures: The cases of financial and real externalities. Accounting Review.
15. Gomariz, M. F. C., Ballesta, J. P. S. (2014). Financial reporting quality, debt maturity and investment efficiency. Journal of Banking & Finance, 40.
16. Haller, A. P., (2012), Concepts of Economic Growth and Development. Challenges of Crisis and of Knowledge. Economy Transdisciplinarity Cognition, 15(1).
17. Ionescu, A., (2015), Neutralité neutrosophique et expressivité dans le style journalistique (Neutrosophique Neutrality and Expressiveness in Journalistic Style). Neutrosophic Sets and Systems, 10.
18. Joëlle Randriamiarana 2015The role of accounting in economic development: case of IFRS adoption in Western Africa ،https://www.cairn.info/revue-recherches-en-sciences-de-gestion-2015-5-page-61.htm
19. Kam, V., (1990), Accounting theor, John Wiley & Sons, New York.
20. Larson, R. K., Kenny, S. Y. (1996). Accounting standard-setting strategies and theories of economic development: implications for the adoption of international accounting standards. Advances in International Accounting,
21. Lemarchand, Yannick, & Nikitin, Marc, (2020), CAPITALISME ET COMPTABILITE HAL Id: hal-02611647 https://hal.science/hal-02611647.
22. Mackevicius J. , Krivka L. ,(1991). Buhalterines apskaitos raida Lietuvoje. Vilnius: Okto-Piligrimas.

23. Marco Sorrentino, Francesco Cossu (2015) The "Production" of Accounting Information Between Regulatory and Free Market Approach: An (Eternally) Open Issue∗ Pegaso Telematic University, Naples, Italy Margherita Smarra University of Naples "Federico II", Naples, Italy Journal of Modern Accounting and Auditing, January, Vol. 11, No. 1, 1-9 doi: 10.17265/1548-6583/2015.01.001
24. Nhu, Q. M., Shirey, K., Teijaro, J. R., Farber, D. L., Netzel-Arnett, S., Antalis, T. M., Vogel, S. N. (2010). Novel signaling interactions between proteinase-activated receptor 2 and Toll-like receptors in vitro and in vivo. Mucosal immunology, 3(1).
25. Palea, V. (2016). Is Accounting Neutral to Economy and Society?. In MIC 2016 CONFERENCE-CHALLENGING GLOBAL CHANGES. Italy.
26. Preobragenskaya, G. G., McGee, R. W. (2004). Converting the accounting system of a transition economy: a case study of Russia. International Journal of Accounting, Auditing and Performance Evaluation, 1(4).
27. Rahim, Steve, (2016) , Accounting in the System of Market Economic Mechanism , Journal of Accounting & Marketing General Manager, Fairfield Inn, Edison, NJ, USA
28. Richard, J. (2003). Accountinq in Eastern Europe: From Communism to Capitalism. In International Accounting (Ed, (Eds, Walton, P., Haller, A. and Raffournier, B.). Thomson Learning, London.
29. Sorrentino, M., Cossu, F., & Smarra, M. (2015). The "production" of accounting information between regulatory and free market approach: an (eternally) open issue. Journal of Modern Accounting and Auditing, 11(1), 1-9.
30. Tasos, S. , (2018), Classification of International Accounting Systems. An Empirical Analysis of Twelve Countries, Journal of Business and Management, Volume 20, Issue 6. Ver. I.
31. United Nations Conference on Trade and Development UNCTAD, (2017), The accounting development tool: Building accounting development. UNCTAD/DIAE/ED/2013/7
32. Watts, R. L., Zimmerman, J. L. (1986). Positive accounting theory. Englewood Cliffs. Prentice Hall. NJ.
33. Winjum, J. O. (1971). Accounting and the rise of capitalism: an accountant's view. Journal of Accounting Research.
34. Zhang, J., Wang, Y., (2022), How to Improve the Corporate Sustainable Development?—The Importance of the Intellectual Capital and the Role of the Investor Confidence. Sustainability, 14(7).
35. Zhao, J., Zhang, H., & Li, Q. (2021, January). Analysis on the Relationship between Accounting and Economic Benefits under the New Normal.